المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالى
جامعة أم القرى
معهد البحوث العلمية
مركز البحوث التربوية والنفسية

سلسلة البحوث التربوية والنفسية

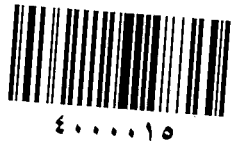

عولمة الاقتصاد والتعليم العالي في المملكة العربية السعودية
الآثار والمضامين والمتطلبات

د / محروس بن أحمد غبّان
بقسم التربية الإسلامية والمقارنة
بكلية التربية بالمدينة المنورة

١٤٢٤ هـ

ح جامعة أم القرى ، ١٤٢٣ هـ .

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر .

غبان ، محروس بن أحمد

عولمة الاقتصاد والتعليم العالي في المملكة العربية السعودية : الآثار والمضامين والمتطلبات ـ مكة المكرمة .

٨٨ ص ٢٤ × ١٧ سم .

ردمك : ٩ ـ ٥٨٥ ـ ٠٣ ـ ٩٩٦٠

١ ـ التعليم العالي ـ السعودية ٢ ـ العولمة أ ـ العنوان

ديوي ٣٧٨,٩٥٣١ ١٣٧٣ / ٢٣

رقم الايداع : ١٣٧٣ / ٢٣

ردمك : ٩ ـ ٥٨٥ ـ ٠٣ ـ ٩٩٦٠

الطبعة الأولى

حقوق الطبع محفوظة لجامعة أم القرى

بسم الله الرحمن الرحيم

عولمة الاقتصاد والتعليم العالي في المملكة العربية السعودية

الآثار والمضامين والمتطلبات

الدكتور / محروس بن أحمد غبّان

بقسم التربية الإسلامية والمقارنة

بكلية التربية بالمدينة المنورة

ملخص

سعى البحث بشكل أساسي إلى تحديد أوجه التطوير والإصلاح المطلوب الأخذ بها أو إدخالها على نظام التعليم الجامعي في المملكة ليواكب بفعالية معطيات العولمة الاقتصادية، وذلك من خلال الوقوف على الآثار العامة الموجبة والسالبة لعولمة الاقتصاد، والتعرف على أهم التحديات والمضامين التربوية لهذه العولمة ذات الصلة بالتعليم العالي في الدول النامية ، وتحديد أبرز مشكلات التعليم العالي، وعلى الأخص الجامعي، في المملكة التي تحدّ من تعاطيه الإيجابي مع معطيات العولمة الاقتصادية .

وجاءت أبرز نتائج البحث على النحو التالي :

١- إن عولمة الاقتصاد مليئة بالفرص والمخاطر ، فهي ليست شراً كلها ، ولكن اقتناص فرصها والاستفادة من معطياتها ، خاصة في الدول النامية والتي من ضمنها المملكة ، يستدعي إدخال تعديلات جوهرية على مستوى الفكر والسياسة والممارسة في مختلف الميادين ، وأن هناك خيارات صعبة ومؤلمة أيضاً في كثير من الأحيان ينبغي لهذه الدول الأخذ بها حتى لا تكون عرضة للمزيد من التهميش والضعف والتبعية .

٢- إن العولمة الاقتصادية لن تؤتي ثمارها في الدول أو المجتمعات التي لم تبلغ التنمية الشاملة فيها حداً معيناً من النهوض والارتقاء ، لأن جني ثمار العولمة بحاجة إلى بيئة ومناخ ملائم للاستثمار . فالدول غير المؤهلة لتحويل حركة وديناميكية قوى السوق العالمي ، في ظل العولمة الاقتصادية ، نحو الداخل والتكيف معها وخلق صيغة وطنية نحوها ، لن ينوبها إلا التهميش .

٣- إن الاستثمار في رأس المال البشري من خلال التعليم و الارتقاء بمستوياته كماً وكيفاً ، يعد من المفاتيح الأساسية لتمثل حركة العولمة وتحويلها للداخل .

٤- إن الخطاب التربوي في المملكة يشيد بأهمية التعليم العالي ، ويرسم له أهدافاً طموحة وسياسات مبهرة ، لكن الممارسات الفعلية والنتائج النهائية تكشف عن أوجه قصور عديدة ومتنوعة .

٥- إذا كان نظام التعليم بصفة العموم والتعليم العالي بصفة الخصوص في المملكة قد تطور في ظل ظروف مواتية من حيث وفرة الموارد ، وفي ظل ظروف عالمية أكثر تسامحاً وأقل تنافساً ، اقتصادياً ، فإن هذا النظام ، في عصر العولمة ، عليه أن يتخذ مساره في ظل مناخ محلي أكثر قسوة من حيث قيود الموارد العامة ،وخفض الإنفاق العام ،وفي ظل مناخ عالمي تشتد فيه حدّة المنافسة في الأسواق العالمية ، ويتزايد فيه تهميش الدول غير القادرة على التعامل بفعالية مع معطياته .

وجاءت التوصية الأساسية للبحث لتؤكد على إن نظام التعليم العالي في المملكة بحاجة قوية إلى تغييرات وإصلاحات عميقة في الشكل والمضمون وفي السياسة والممارسة ،وليس مجرد إصلاحات شكلية أو توفيقية أو ترقيعية أو جزئية، إذا ما أراد الوفاء بمتطلبات عولمة الاقتصاد وتحديات القرن الحادي والعشرين .

الإطـــــار العام للبحث

المقدمـــة

شـــهدت وتشـــهد الساحة العالمية منذ مطلع العقد الأخير للقرن الميلادي المنصرم حـــركة اندماج دولي لأسواق السلع والخدمات ورؤوس الأموال، تمضي بقوة لم يسبق لها مثيل في الماضي، وساعد التطور الهائل في تكنولوجيا الاتصال والمعلومات على إنجاح هذا الاندمـــاج. وقد نجم عن ذلك ميلاد سوق عالمية واحدة تساق لها الدول طوعاً وكرهاً، هـــذه الحركة وما تمخض عنها من حرية وتحرير للتجارة العالمية، وضعـــت بذور العولمة الاقتصـــادية الـــتي تمثل إحدى التجليات الرئيسة لعملية تاريخية أطلق عليها "العولمة" أو "الكونية".

ففـــي الوقت الذي لا تعد فيه العولمة الجارية ظاهرة جديدة كلياً في الدول المتقدمة، لإنهـــا نشأت في كنفها، وحصلت كثمرة طبيعية لتطورها الاقتصادي والسياسي والعلمي والـــتقني والإعلامي، فإنها تثير تحدياً كبيراً لدى الدول النامية، فالحضور المفاجئ لظاهرة العولمـــة وتسارع تطورها من دون أن تكون الدول النامية مساهمـــة في تكوينها، أو مهيأة للتعامل معها أضاف عبئاً على أعباء صراعها لتحقيق التنمية المنشودة [1].

هذا ولقد مضت المرحلة التي تميزت فيها مواقف العديد من البلدان النامية والعربية بـــالحيرة والـــتردد إزاء ظاهرة العولمة وتجلياتها، فلم يعد السؤال المطروح حالياً أمام هذه الـــدول كما كان في السابق: هل نقبل هذه الظاهرة أم نرفضها؟ بل حلّ محلّه سؤال آخر هـــو : كيف يمكن التعاطي مع مظاهر هذه العولمة بأقل قدر من الخسائر والفوز بأكبر قدر من الفرص والمكاسب المحتملة ؟ [2].

وفي ضـــوء المعطيات الراهنة، يمكن القول إن هناك شبه إجماع أو قناعة من قبل هذه الـــدول عـــلى ضرورة التعاطي الإيجابي مع قضايا العولمة، بل وبدأت بعضها بالفعل باتخاذ خطـــوات إجرائية في هذا الاتجاه، خاصةً بعد أن تبين لها إنه ليس من بديل أفضل أمامها، حيـــث إن الـــبديل أو الخيار المتاح لها هو البحث عن مقومات تنميتها وتطورها بصورة مســـتقلة خـــارج نطاق المنظومة الاقتصادية العالمية، وهو أمر يبدو صعباً جداً إن لم يكن

مستحيلاً على الأقل في ظل الظروف والأوضاع الراهنة [٣]، حيث مضى الوقت الذي كان يمكن فيه لأي دولة أن تقبع وتهنأ داخل حدودها، أو أن تفكر في إطار جغرافي محدود، فالعالم يسير بسرعة في اتجاه تحطيم الحدود السياسية وكسر القيود الجمركية.

هذه العولمة التي نعيشها لم تعد تمثل تحدياً سياسياً أو اقتصادياً فقط، لكنها تمثل بالإضافة إلى ذلك تحدياً تعليمياً، فمهمة نظم التربية والتعليم في الوطن العربي وعلى الأخص نظم التعليم العالي، غدت في هذا العصر، عصر العولمة، ثلاثية الأبعاد: أولها أن تتكيف مع تطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وأن تستجيب لحاجتها المتجددة، وثانيها أن تلعب دوراً إيجابياً في هذا التطور، وثالثها أن تعمل على تطوير طبيعة عملها نفسه بسبب هذا التطور [٤].

مشكلة البحث وأسئلته

تشير الوثيقة التي أصدرتها اليونسكو عام ١٩٩٥م عن سياسات التغيير والنمو في مجال التعليم العالي، على المستوى العالمي، إلى أن طبيعة المشكلات التي تواجه هذا النمط من التعليم، تجعله مطالباً بأن يعيد النظر، في علاقته مع المجتمع، لاسيما مع قطاع الاقتصاد، في تركيبته المؤسسية وفي ترتيبات تمويله وفي إدارته، فالمطلوب منه أن يطوّر رؤية شاملة لأهدافه ومهامه وأساليب عمله[٥].

وتؤكد نتائج البحوث والدراسات على مستوى الوطن العربي، ما ذهبت إليه وثيقة اليونسكو آنفة الذكر، فتردّي التعليم العالي في البلدان العربية، خاصةً من حيث نوعيته، أصبح من معالم التخلف، بمعايير العصر، ويخشى أن يتحول، إن استمر هذا التردي أو تفاقم، إلى آلية لإدامة تخلف البلدان العربية في عالم القرن الحادي والعشرين [٦]، كما أنها أجمعت على إنه بحاجة إلى تغيير جذري في بنيته، وإلى إعادة هندسته على مستوى الكم والكيف، ليتماشى مع معطيات هذا العصر[٧].

أمـــا على مستوى المملكة العربية السعودية، فالوضع في مجمله ليس أحسن حـــالاً مـــن غالبية الدول العربية ، إذ أن هناك مشكلات ليست قليلة يعاني منها التعلـــيم العـــالي في المملكـــة تحدّ من قدرته على التعاطي الإيجابي مع متطلبات وتحديات المجتمع المحلي والعالمي في ظل تيار العولمة المتنامي في كل جوانب الحياة، خاصة الجانب الاقتصادي. فهذا النمط من التعليم يعاني من انخفاض ملحوظ في كفايته الداخلية والخارجية[٨]، وهذا ما أكدته وعانت منه خطتي التنمية الخمسية الخامســـة (١٤١٠-١٤١٥هـــ) والسادسة (١٤١٥-١٤٢٠هـــ) في المملكة، واتفقـــتا عـــلى ضرورة العمل على تحسين النوعية والكفاية الداخلية والخارجية لمؤسساته[٩].

وتأسيساً على ما سبق يمكن صياغة مشكلة البحث بالأسئلة الرئيسة التالية :

١- ما الآثار الاقتصادية العامة (الموجبة والسالبة) لعولمة الاقتصاد وتحدياتها على الدول النامية بما فيها المملكة، خاصةً تلك المترتبة على إقامة منظمة التجارة العالمية – الوريث الشرعي للجات– ؟

٢- ما التحديات والمضامين التربوية ذات الصلة بالتعليم العالي ، المرتبطة بعولمة الاقتصاد في الدول النامية ؟

٣- ما أبرز مشكلات التعليم العالي، وعلى الأخص الجامعي منه، في المملكة التي تحدّ من تعاطيه الإيجابي مع معطيات العولمة الاقتصادية ؟

٤- ما أوجه التطوير والإصلاح المطلوب الأخذ بها أو إدخالها على نظام التعليم الجامعي في المملكة ليواكب بفعالية معطيات العولمة الاقتصادية؟

أهداف البحث

ســـعى البحـــث بشكل أساسي إلى تحديد أوجه التطوير والإصلاح المطلوب الأخذ بها أو إدخالها على نظام التعليم الجامعي في المملكة ليواكب بفعالية معطيات العولمـــة الاقتصادية، وذلك من خلال الوقوف على الآثار العامة الموجبة والسالبة

لعولمة الاقتصاد، والتعرف على أهم التحديات والمضامين التربوية لهذه العولمة ذات الصلة بالتعليم العالي في الدول النامية ، وتحديد أبرز مشكلات التعليم العالي، وعلى الأخص الجامعي، في المملكة التي تحدّ من تعاطيه الإيجابي مع معطيات العولمة الاقتصادية .

أهمية البحث

يكتسي هذا البحث أهميته من عدة أوجه، أهمها:

١- يكاد يجمع الباحثون والمهتمون العرب، على مختلف مشاربهم، على إن من أبرز التحديات التي واجهها ويواجهها العرب في نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، إن لم يكن أبرزها ، هو تحدي ظاهرة العولمة بتجلياتها المتنوعة، وإن الدول النامية عموماً والعربية خصوصاً هي الخاسر الأكبر إذا لم تستنبط الوسائل اللازمة للتعامل مع العولمة واقتناص منافعها ودرء مخاطرها .

٢- هناك إجماع - أو يكاد - على أن الاقتصاد هو المضمون الرئيس للعولمة، إضافةً إلى مضامين ثقافية وسياسية وإعلامية أخرى لخدمة هذا المضمون، لذلك فإن التصدي للتحدي الاقتصادي للعولمة ينبغي أن يكون من ضمن أولويات الدول العربية مفردة ومجتمعة[١٠] .

٣- إن التعامل مع العولمة واستحقاقاتها أصبح واقعاً يجب أن يتجاوز المواقف النظرية إلى ساحات العمل[١١]، فمواجهة تداعيات وإشكالات العولمة، خاصةً شقها الاقتصادي، لا تكون ذات جدوى إن لم تقترن بعمل منهجي لإصلاح هيكل وبنى التعليم ليكون شريكاً فاعلاً في احتواء تداعياتها وصانعاً لاستحقاقاتها.

٤- تأكيد أصحاب الشأن السعودي من الباحثين والمسؤولين على أن مجال التعليم بعامة، والتعليم العالي بخاصة، ينبغي أن يكون مشروعنا السعودي خلال العقد

القـــادم تنمـــيةً وتطـــوراً وتقويماً لإنتاج الأطر المتميزة القادرة على الإنتاج والعطاء المتميز في سوق عالمية مفتوحة، المنافسة هي معياره الوحيد[١٢].

٥- ومـــا يكسب هذا البحث أهمية خاصة كونه يتزامن مع سعي المملكة للانضمام لعضوية منظمة التجارة العالمية، وما يترتب على ذلك من معطيات لها انعكاساتها القويـــة على مختلف جوانب الحياة فيها، ومن بينها الجانب التعليمي، الذي يقع عـــلى عاتقـــه الجزء الأكبر من بناء وتنمية رأس المال البشري الذي يُعول عليه كثيراً في مواجهة تحديات هذا الانضمام.

منهج البحث

اســـتخدم البحـــث المـــنهج الوصفي الوثائقي وذلك من خلال الجمع المتأني والدقـــيق للوثائق المتوافرة عن مشكلة البحث من بحوث ومقالات وكتب ونحوها، ومـــن ثم القـــيام بوصـــفها وتحليلها، لاستخلاص الاستنتاجات والدلالات المتعلقة بالإجابة على أسئلة البحث والمحققة لأهدافه [١٣].

حدود البحث

يتحدد البحث في الحدود التالية :

حد موضوعي : يقتصـــر موضـــوع البحـــث، بسبب سعة ظاهرته المدروسة (العولمة) وتشعبها ، على تناول جانبها الاقتصادي، وكذلك ليس كل هذا الجانب، وإنما على الجزء المتمثل ، بصفة أساسية، بالعولمة الاقتصادية المترتبة على قيام منظمة الـــتجارة العالمـــية، الوريث الشرعي للاتفاقية العمومية للتجارة والتعرفة الجمركية (الجـــات)، والـــتي تعدّ واحدة من ثلاث منظمات عالمية – الاثنتان الأخريان هما: صندوق النقد الدولي وبنك التنمية الدولي – يرتكز عليها النظام الاقتصادي العالمي المعاصـــر، ولهـــا اليد الطولى في عولمته اقتصادياً، ومتطلبات الانضمام لهذه المنظمة، الـــذي يبدو أنه أمر لا مفر منه لجميع الدول، وانعكاساتها السلبية والإيجابية على

الـــدول الأعضـــاء وغير الأعضاء، يجعل التركيز على آثارها وتحدياتها والمضامين التربوية لذلك قضية حيوية، لاسيما وأن المملكة العربية السعودية تقدمت منذ عام ١٩٩٣م بطلـــب الانضـــمام لعضوية هذه المنظمة، وغدت مسألة عضويتها مسألة إجرائية يتوقع الانتهاء منها في المستقبل القريب.

حـــدّ مـــؤســـي :يقتصـــر البحـــث على دراسة انعكاس عولمة الاقتصاد على مؤسسات التعليم العالي، وبالأخص على التعليم الجامعي من منطلق :

أ – أن المهمة التي يحتاجها الوطن العربي في القرن الحادي والعشرين لا تنحصر في محو الأمية بأنواعها، وتحسين التعليم الأساسي كماً ونوعاً رغم أهميتهما وثقـــل أعبائهما، فهذه المهمة تمثل شرطاً ضرورياً ولكنه غير كاف لتحقيق مواجهـــة تحديـــات العولمة، إذ أن هذا الأمر يرتبط بشكل مباشر بالتعليم الجـــامعي ومراكز البحوث والتطوير[١٤]، فالتعليم العالي يتميز بأنه يشكل أحـــد المفاتـــيح لتحريك عجلة العمليات الأوسع نطاقاً اللازمة للتصدي لـــتحديات العالم المعاصر، وأن مؤسساته تشكل عاملاً ضرورياً في التنمية وفي تطبيق الاستراتيجيات والسياسات الإنمائية[١٥].

ب– إن الفجوة بين البلدان العربية والبلدان الصناعية هي على أخطر ما تكون في مستوى التعليم العالي، لا في المستويات السابقة له، كما إن في إصلاح قمة الهرم التعليمي إصلاح لقاعدته ، حيث تتولى هذه القمة إصلاح ودعم وتطوير المراحل والأنماط الأخرى من التعليم[١٦].

ج– إن التركيز على التعليم الجامعي يأتي من منطلق أن الجامعات تعتبر من أكثر قطاعـــات التعلـــيم حساسية نحو التغيرات والتطورات العالمية والمحلية من جهـــة، ولأنها تحتل من المجتمعات مكانة العقل من جهة أخرى[١٧]، علاوة عـــلى أن التعلـــيم العـــالي في الوطن العربي عامة، وفي المملكة على وجه الخصوص هو تعليم جامعي في مجمله .

يتـــناول هذا الجزء الإطار المفهومي (Conceptual Framework) وما يتصل بـــــه مـــن دراسات، ويبـــدأ بعرض ومناقشـــة لإشكالية تعريف مصطلح العولمـــة ودلالاتـــه في الأدبـــــيات المعاصـــرة، ثم إعطاء نبذة مختصرة عن تاريخ نشأة العولمة، فمناقشـــة لأثر العولمة على الدولة القومية، فطرح للعولمة الاقتصادية ، فتعريف بمنظمة التجارة العالمية .

أولاً : في إشكالية المصطلح ودلالاته

مـــا زالـــت المطارحات الجدلية قائمة على قدم وساق حول مصطلح العولمة، إذ تعـــددت الآراء والأفكـــار حـــول ماهـــية العولمة كظاهرة ومفهوم وكينونة، ودلالة استنسابية[١٨]، ولعل العرض والمناقشة التالية سيوضحان مقدار ما يكتنف هذا المصطلح من هشاشة وإبهام.

١ – العولمة لغـــةً

العولمة كلمة ليست عربية الأصل، ولم تستعمل إلا منذ فترة قصيرة، وهي تعريب أو تـــرجمة للكـــلمة الإنجلـــيزية **Globalization**، المشتقة بدورها من **Globe**، والتي تعـــــني كـــــرة أو الكرة الأرضية، وهو اشتقاق حديث في اللغة الإنجليزية أيضاً[١٩].

ويعـــرف معجم ويبسترز Webster s الإنجليزي كلمـــة عولمة بالقول: هي إكساب الشـــيء طـــابع العالمـــية، وخاصةً جعل نطاق الشيء أو تطبيقه عالمياً. وتعطي المعاجم الفرنســـية للكـــلمة تعريفاً مماثلاً تقريباً للتعريف الإنجليزي السابق، والكلمة المقابلة لها باللغة الفرنسية هي **Mondialisation** [٢٠].

وعـــلى مستوى الأوساط الفكرية العربية، تشير أدبيات العولمة إلى عدم الاتفاق على ترجمة لهذا المصطلح، وعبروا عنه بمصطلحات مختلفة مثل: "الكوكبة" و"الكونية"، و"العالمـــية" و"الأمـــركة"و"الشـــوملة"، إلا أن مصـــطلح "العولمة" هو الأكثر شيوعاً واستخداماً، وإن كان الجميع يكاد يتفق على دلالاته الرئيسة وهي جعل الشيء ينتشر ليصـــبح عالمـــياً[٢١]. أمـــا من حيث الاشتقاق اللغوي للكلمة فهي مصدر، دال على الممارســـة والفعل ، جاء توليداً من كلمة عالم، ويفترض أن لها فعلاً هو عولم يعولم عولمة بطريقة التوليد القياسي، وهي على وزن فعللة على غرار تلفزة وقولبة[٢٢]وهي تستخدم بوصـــفها صـــيغة إسمية فتدل عندئذ على الظاهرة ، أي العولمية على غرار الرأسمالية ، وتقابل في الإنجليزية كلمة Globalism.

٢ – العولمة اصطلاحاً

على الرغم من كثرة ما كتب عن العولمة غرباً وشرقاً، إلا أن هذه الكتابات لم تفـــض إلى تعـــريف واحد متفق عليه للعولمة، لكن غياب مثل هذا التعريف لم يمنع ظهور اجتهادات عدّة لتحديد معناها، فجاء بعضها يركز على جانب واحد أو أكثر مـــن جوانبها أو أبعادها، وبينما اجتهد البعض في محاولة صياغة تعريف شامل لها، اكتفى البعض الآخر بوصفها. هذا وقد جاءت بعض هذه المحاولات تصور العولمة كعمليـــة تاريخـــية موضـــوعية، والـــبعض الآخر يصورها كحركة تآمرية وفكرية إيديولوجية القصد منه الهيمنة والسيطرة .

وضمن نطاق المحاولات المبذولة لتوصيف العولمة بشكل إجرائي عام، ما ذهب إليه ستيوارت (Stewart, 1996) بأنها مصطلح جديد يصف قوة واتساع الروابط العالمية التي أخذت طريقها تصاعدياً منذ الحرب العالمية الثانية، ووصلت الآن لمرحلة أنـــه لا يوجـــد أي شخص بمنأى عن تأثير الأحداث الحاصلة خارج موطنه، حيث التقـــيدات الدولـــية قلصـــت بازدياد من استقلالية الفعل أو القرار الوطني[٢٣].

ويقترب من هذا التوصيف ما جاء به الخالدي (١٩٩٩م) من أن العولمة تعدّ توصيفاً لعمليات التغير السريعة ذات البعد الكوني أو الدولي المتزايد التي يشهدها العالم اليوم في مجالات مختلفة كالاقتصاد والسياسة والثقافة والاتصالات، وأن هذه التغيرات ليست على مستوى الانتشار الجغرافي فقط، وإنما على مستوى عمق التفاعل والاعتماد المتبادل بين الدول والمجتمعات أيضاً[٢٤]. أما دودلي (Dudley, 1998) فيصفها بعبارة موجزة فيقول: " إنها قصة الاندماج في نظام عالمي" [٢٥]، أو أنها تشير إلى "ضغط العالم وتصغيره من ناحية، وتركيز الوعي به ككل من ناحية أخرى" على حدّ تعبير روبرتسون (١٩٩٨م) [٢٦]. في حين يرى يسين (١٩٩٨م) بأن جوهر عملية العولمة "يتمثل في سهولة حركة الناس والمعلومات والسلع بين الدول على النطاق الكوني "[٢٧].

أما على مستوى المحاولات المبذولة لتعريف العولمة كعملية أو سيرورة تاريخية موضوعية، فإنها تصورها كحركة إيجابية صاعدة في مجرى التاريخ العام لتطور البشرية، تقود إلى إدماج العالم كله في إطار نظام اقتصادي عالمي يتحول تدريجياً إلى اقتصاد متكامل مترابط الأجزاء يزداد ارتقاء وعدلاً كلما ازداد تعاوناً وتكاملاً، ويخلص الإنسانية من الشرور ويرتفع بإنسانية الإنسان ، والنظام المقصود هنا هو النظام الرأسمالي، وحسب هذا الطرح فإن العولمة تتمثل في نشر النظام الرأسمالي وتعميمه ليشمل العالم بأسره[٢٨]، ولعل الداعم الرئيسي وراء هذا التصور ما طرحه المفكر الأمريكي فرانسيس فوكوياما من أن نموذج الرأسمالية المعولمة المقترن بالديموقراطية الليبرالية، وما حققه من انتصار على الأنظمة والأديولوجيات المنافسة من فاشية ونازية وشيوعية معاصرة ونحوهم، يشكل نهاية التاريخ، أي إن التاريخ وصل إلى النقطة أو المرحلة النهائية لتطور البشرية بوصوله إلى هذا النموذج الناجح[٢٩].

وفي نطاق المحاولات المبذولة لتعريف العولمة كحركة تآمرية وفكرة إيديولوجية القصد منها الهيمنة والسيطرة، ما ذهب إليه بيترمارتن وشومـــان (١٩٩٨م) من أن العولمـــة هي فخ ومصيدة للقبض على العالم والسيطرة عليه، وهي نتيجة حتمية خلقـــتها سياســـات معينة بوعي وإرادة الحكومات والبرلمانات المعبرة عن مصلحة الشـــركات الدولية النشاط، لهذا فهما يرفضان فكرة أو نظرية تفسير العولمة بأنها نتـــيجة أو محصلة حتمية لتطور تكنولوجي واقتصادي شبيه بالأحداث الطبيعية التي لا يمكن الوقوف في وجهها[٣٠]. وفي سياق ليس بعيد عن سياقهما يرى الجابري أن العولمـــة "ليس مـــجرد آلية من آليات التطور "التلقائي، للنظام الرأسمالي، بل إنها أيضـــاً إيديولوجـــيا تعكـــس إرادة الهيمنـــة على العالم "[٣١]. وفي هذا يقـــول التويجري (٢٠٠٠م) صراحة إنها "في حقيقة الأمر مشروع عقائدي للقوى المتنفذة في الغرب ذو أبعاد سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية"[٣٢]. ويلخصهـــا هاريس (Harris, 1996) بأنهـــا نظـــام عـــالمي جديد مدفوع من خلال الرأسمالية الحديثة المـــتقدمة لـــيحل محل الاستعمار لكن خلف قناع التقدم[٣٣]، ويتفق معه في ذلك البازعي (١٤٢٠هـــ) فيقول: "هي الاستعمار بثوب جديد"[٣٤].

وعلى العموم فإن الاجتهادات التوصيفية والتعريفية السابقة للعولمة، هي غيض مـــن فـــيض، لكـــنها تعكس بوضوح مقدار التفاوت بين الباحثين في إدراك هذه الظاهرة، ولعل مردّ ذلك إلى تأثرها بانحيازات الباحثين الإيديولوجية، وموقفهم من العولمـــة رفضاً أو قبولاً، من جهة[٣٥]، وإلى ضخامة وسرعة هذه الظاهرة وحدوثها عـــلى مستويات متعددة من جهة أخرى، علاوة على تأكيد البعض بأنها ظاهرة في طور التشكل ولم تكتمل معالمها بعد .

٣ – بين العولمة والعالمية

يستعمل البعض مصطلح العولمة كمرادف أو بديل للعالمية (Universalism) أو العكس، لكن هذا الاستخدام غير دقيق. فالمهتمون معظمهم يؤكد على أن العولمة

في مفهومهـــا الضمني ومدلولها الاصطلاحي ليست هي العالمية، إذ تشير العالمية إلى زيـــادة الـــتعاون وتوثـــيق العلاقات بين الدول مع الحفاظ على سيادة كل دولة وخصوصيتها، في حين ترمي العولمة إلى إيجاد نشاط اقتصادي وثقافي وإعلامي معولم مـــن خـــلال تقليص وتهميش دور الدولة القطرية أو القومية ومؤسساتها الوطنية، والسعي لجعل العالم قرية كونية وسوق عالمية واحدة[٣٦].

فالعالمية ، على حدّ تعبير الجابري، تفتح على العالم، وإغناء للهوية الثقافية، في حـــين أن العولمـــة احتواء للعالم، واختراق للهوية وتمييع لها. العولمة إرادة للهيمنة، وبالتالي قمع وإقصاء للخصوصي، أما العالمية فهي طموح إلى الارتفاع بالخصوصية إلى مستوى عالمي[٣٧].

في حين يميز البعض بين العولمة والعالمية من منطلق الطريقة أو الكيفية التي تتم بها عملية انتشار الأشياء من مركزها لتعمّ العالم. فالعالمية انتشار طبيعي، بينما العولمة طبيعي/ قسري، أو قسري[٣٨].

٤ – بين العولمة والأمركة

يـــربـــط عـــدد غـــير قلـــيـــل من الباحثين والكتاب بين مصطلحي العولمة والأمركة (Americanisation)، ولعل لهم العذر في ذلك لأسباب عدة أهمها:

أ – إن الدعوة إلى العولمة ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية، وكان فيها مـــن يدعو صراحةً إلى تبني وعولمة النموذج الأمريكي في الاقتصاد والسياسة وفي طـــريقة الحـــياة بشكل عام، من ذلك ما ذهب إليه روثكوبف (١٩٩٧م) أستاذ العلاقات الدولية في جامعة كولومبيا عند تحديده للدور الذي يتعين على الولايات المتحدة أن تلعبه في عصر العولمة، فيقول: "من المصلحة العامة للولايات المتحدة أن تشجع تطوير عالم يتم فيه تجاوز حدود الصدوع التي تفصل بين الأمم عبر المصالح

المشتركة . ومن المصلحة الاقتصادية والسياسية للولايات المتحدة أن العالم إذا كان يتحرك باتجاه معايير مشتركة في مجالات الاتصال والأمان والنوعية فستكون هذه المعايير معايير أمريكية؛ وأن العالم إذا كان سيصبح مترابطاً من خلال الإذاعة والتلفزيون والموسيقى فإن البرامج ستكون أمريكية؛ وإذا كان يجري تطوير قيم مشتركة؛ فإنها ستكون قيماً يرتاح إليها الأمريكيون؛ " [٣٩] ب – امتلاك الولايات المتحدة لأقوى وأهم آليات العولمة المادية والمعنوية، جعل النموذج الأمريكي، هو النموذج المهيمن والطاغي في العصر الراهن.

وعلى العموم، فإنه على الرغم من أن هناك اقتران وتداخل، إلا أنه ثمة فرق أكاديمي بين المصطلحين، فاستخدام مصطلح الأمركة كمرادف ومساوٍ لمصطلح العولمة فيه اختزال وتبسيط مخل للمصطلح الأخير، فالعولمة أوسع وأشمل من الأمركة، فهي تحتوي الأمركة، لأن هناك عولمة "متأوربة" نسبة إلى أوربا، وعولمة "متأسوية" نسبة إلى آسيا، ولا نستبعد في المستقبل البعيد أن تكون هناك عولمة "متعوربة" نسبة إلى العرب، لكن كل هذا لا ينفي أن الأمركة هي الصفة الغالبة والأكثر هيمنةً ولمعاناً للعولمة المعاصرة . كما يؤكد البعض إنه كلما تقدمت العولمة إلى الأمام تصير أقل تأمركاً[٤٠].

ثانياً : النشأة التاريخية للعولمة

يعود جزء من التباين حول توصيف وتعريف العولمة إلى الاختلاف حول نشأتها[٤١]، إذ يذهب البعض إلى أن العولمة ظاهرة متجددة في المسيرة التاريخية للبشرية، بدأت عندما بدأ الناس بالسيطرة على المسافة من خلال تدجين الحصان والجمل، ومن خلال السيطرة على الملاحة البحرية، ومن خلال اكتشاف مبادئ الاتجاه، وعندما بدؤوا يتخلصون من منطق ضيّق الأفق يقتصر على التأمين الذاتي

للعيش، أي أن ظاهرة العولمة كما تبدو اليوم هي نتيجة تسارع لم يسبق له مثيل في عمليـــة امـــتدت على مدى قرون من الزمن، وليست مجرد ثمرة لتطور حديث العهـــد[٤٢]. وهذا ما يقترب منه ويؤكـــــده المرزوقـــي (١٩٩٨م) بأن العولمة ظاهـــرة ملازمة للتاريخ الإنساني، فكل لحظات التاريخ الإنساني كانت كونية، أي تشمل الصراع بين الصور النموذجية للإنسان في الحضارات المختلفة، إذ تسعى كل حضـــارة إلى تحقـــيق نموذجهـــا[٤٣]. ويصب في نفس هذا السياق ما ذهب إليه روبرتسون (١٩٩٨م) بأن العمليات الشاملة الخاصة بالعولمة تُعد قديمة، على الأقل قدم ظهور الديانات المسماة عالمية، أي قبل ألفي عام أو يزيد[٤٤].

ويذهب فريق آخر إلى الربط بين نشأة العولمة ونشأة الرأسمالية الغربية، فيرى أن العولمـــة نتـــيجة تاريخية ومنطقية لانبثاق العصور الحديثة في أوربا، التي شهدت ميلاد الرأسمالية ، التي تفرض آليات عملها الداخلية إنها كنظام لا يحيى إلا في إطار شمولي يتسع تدريجياً حتى يصل إلى مستوى العالم أجمع[٤٥].

في حين يرى فريق ثالث أن العولمة جاءت في أعقاب الحرب الباردة كمرحلة تاريخـــية، رغم تسليمه أن الأمور التي تعتبر الآن جزءاً من العولمة قد كانت في حالة تطور منذ ما يقرب من قرن[٤٦].

وباختصار يمكن القول إن العولمة كظاهرة ليست جديدة كل الجدة على عالمنا المعاصـــر، فهي فعل تاريخي متواصل، وإن آثار هذا الفعل في العصر الراهن أسرع وأقـــوى وأعمق وأوسع من أي عصر مضى، ولعل معطيات هذا العصر وما شهده مـــن تطور هائل على مختلف الأصعدة، خاصةً على المستوى العلمي والتكنولوجي، وما شهده من تحولات سياسية واقتصادية بعد انتهاء الحرب الباردة، كل ذلك كان له الدور الفاعل في إكساب هذه الظاهرة المواصفات السابقة .

ثالثاً : العولمة والدولة

لعل من أكثر جوانب العولمة إثارة للجدول، وأبعدها مدى ، هو أثرها وتداعياتها على الدولة القومية . فمعظم المهتمين في هذا الجانب ذهبوا إلى أن العولمة تقود إلى اختزال وتهميش الدولة القومية وإلى الحدّ من سيادتها وسلطتها سواءً على المستوى الاقتصادي أو السياسي أو الثقافي. لكن هناك من يرى أن دور الدولة لن يتقلص ، بل سوف يشتدّ وإن كان شكل هذا الدور سيتغير.

ففي التحليل المتعمق الذي قدمه دريزنر (١٩٩٧م) لخمسة كتب تضمنت الأفكار الأساسية المطروحة ، حول العولمة ومحنة الدولة القومية فيها، كتبها مفكرون تشكل أفكارهم درجة عالية من الوعي في استيعاب التحولات التي يعيشها العالم المعاصر، هذه الكتب وكتابها هي: "الجهاد ضد السوق الكونية" لبنيامين باربر (١٩٩٥م)، و"نهاية التاريخ والإنسان الأخير" لفرانسيس فوكوياما (١٩٩٢م)، و"صدام الحضارات وإعادة تشكيل العالم" لصمويل هنتجون (١٩٩٦م)، و"نهاية الأرض: رحلة إلى بدايات القرن الحادي والعشرين" لروبرت كابلان (١٩٩٦م)، و"نهاية الدولة القومية: صعود الاقتصادات الإقليمية" لكينيشي أوماي (١٩٩٥م)، انتهى دريزنر إلى أن هناك اتفاقاً بين هذه الكتب، فيما يخص الدولة والعولمة، في عدّة نقاط؛ أولهما أن الدولة القومية تفقد نفوذها وتأثيرها في عالم السياسة، وثانيها أن هذا الضعف تسببه بصورة مباشرة وغير مباشرة قوى السوق الكونية، إذ يفسر ذلك بعضهم بالقول: إن القوى الاقتصادية تؤثر على نحو مباشر في الدولة القومية من خلال تقييد وظائفها الاقتصادية وخلق ثقافة كونية متجانسة التكوين تهمش العواطف القومية، في حين يرى بعضهم الآخر أن القوى الاقتصادية تعدّ مسؤولة على نحوٍ غير مباشر، إذ إنها تولد ردّ فعل ثقافي معاكس يعيد بعث هويات أقدم غير

مرتبطة بالدولة القومية، وثالثها أن هذه التأثيرات كونية الطابع، أي إنها تنسحب على الدولة المتقدمة والدولة النامية على السواء[٤٧] .

وفي الجانب الآخر نرى من يجادل في أن دور الدولة القومية لا مجال للحديث عن إلغائه أو تقليصه في ظل عصر العولمة ، فالانتقال إلى اقتصاد السوق لا يبرر اختفاء دور الدولة، بل إن هذا النمط من الاقتصاد بحاجة إلى وجود دولة قوية، وإن كان هذا لا يمنع – من وجهة نظرهم – أن بعض وظائف الدولة سوف تتأثر بفعل العولمة ويتطلب ذلك تغييراً في شكل هذا الدور[٤٨].

في حين أن هناك فريقاً ثالثاً يرى أن انتشار وتعزيز العولمة، من المفترض نظرياً أن ينطوي على آثار موجبة لكلا الدورين الاقتصادي والسياسي للدولة القومية. فتخلي الدول عن مسؤوليات معينة مثل التخلص من ملكية مؤسسات القطاع العام الإنتاجية والخدمية، وتخفيض الإنفاق الحكومي، وإلغاء الدعم الحكومي للأسعار من المفروض أن يمكن الدولة من التركيز على اختصاصاتها الجوهرية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن قابلية الانتقال والتحرك المتزايدة لرأس المال في عصر العولمة من المفروض أن تجبر الدولة القومية على التركيز على موقع الابتكار لا موقع الإنتاج، وهذا ما يفيد كلاً من الدولة والمجتمع[٤٩].

إن ما سبق كان على مستوى التنظير لآثار وتداعيات العولمة على الدولة القومية بصفة العموم. أما على مستوى الواقع الراهن للدول النامية، فإن فهم حقيقة هذا الواقع يستدعي منا العودة قليلاً إلى الوراء لنتتبع بعض جوانب الواقع السائدة على المستوى العالمي والمحلي لهذه الدول قبل ظهور تيار العولمة المعاصر. ولعل ما كتبه أمين (١٩٩٨م) يفي بتوضيح هذا الغرض، حيث يقول: "لقد اقترن عصر الدولة الكنزية، دولة الرفاهة في العالم المتقدم بنشوء عصر الدولة القوية في العالم المتخلف أيضاً، ذلك أن عصر دولة الرفاهة كان أيضاً عصر الحرب الباردة،

وقـــد احتاج فيه كل من المعسكرين، الغربي والشرقي، إلى تقديم الدعم لدول العالم الثالث لتقف ضد المعسكر الآخر. ومن ثم تدفقت المعونات على دول العالم الثالث بمعـــدل لـــيس لـــه نظير من قبل أو من بعد. والمعونات تتخذ في الأساس صورة معونات مقدمة للحكومات لا صورة الاستثمار المباشر ولا معونات للقطاع الخاص. كـــان لابـــد مـــن أن يقـــوى دور الدولة نتيجة لهذا، أضف إلى ذلك أن حقبتي الخمسينيات والستينيات قد شهدتا أيضاً اعتماد الدول الصناعية بعضها على بعض، أكـــثر مـــن اعـــتمادها على العالم الأقل نمواً، كسوق لتصريف منتجاتها وكمجال للاســـتثمار، ممـــا تمـــثل أساساً في تكوين ونمو السوق الأوربية المشتركة، وتزايد الاستثمارات الأمريكية داخل هذا السوق. سمح هذا بدوره بدور أكبر للدولة في العالم الأقل نمواً ، بل وفرض عليها هذا الدور ،كان لابد من أن يؤدي كل هذا إلى نشـــوء عصـــر الدولة القوية في العالم الثالث ، ... فالدولة تتدخل في كل صغيرة وكبيرة، في الاقتصاد والمجتمع، وهي تعلن عن خطط خمسية طموحة للتنمية، وهي تفرض سياجاً جمركياً عالياً لحماية صناعتها الناشئة ،وهي تقوم بجهد جبار في القيام بمشروعات البنية الأساسية ، وهي في كثير من الأحيان تتبنى الاشتراكية، أي تقوم الدولـــة بـــدور فعّـــال لإعادة توزيع الدخل، ... والمؤسسات الدولية، كالبنك وصـــندوق النقد تبدي تسامحاً غريباً أمام كل هذه الأفكار ، بل هي نفسها تتكلم برضا عن نظام التخطيط وعلى دور كبير للدولة في الاقتصاد" (٥٠).

لكـــن عندما بدأ تيار العولمة الجديد، وبزغ نجم الشركات متعددة الجنسيات، كان على الدولة القوية في العالم الثالث أن ترخي قبضتها شيئاً فشيئاً عن الاقتصاد والمجـــتمع، وقد زاد هذا الاتجاه تسارعاً بعد سقوط الكتلة الشرقية وانتهاء الحرب الـــباردة، وتعاظم دور المؤسسات الدولية في التدخل في رسم السياسة الاقتصادية للـــدول، وهـــذه المؤسسات تحديداً هي : البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومـــنظمة الـــتجارة العالمية. فالسياسات التي تنتهجها هذه المؤسسات مجتمعة، فى

الـــتعامل مع الدول النامية لمساعدتها على معالجة المشكلات الحاسمة التي تواجهها كالمديونية الخارجية، والعجوز المختلفة في موازناتها ، هي آليات للتدخل في السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وتفكيك وإضعاف لسيادتها وسيطرتها على مجريات الحياة الداخلية بها. ورغم أن هذه السياسات التي تتبعها هذه المؤسسات الدولية، هي في مجملها تأخذ شكل مقترحات وتوصيات، إلا إنها في حقيقة الأمر شروط لابد من اتباعها إذا كان البلد المعني حريصاً على تسهيلات وقروض دولية. فعلى هذه الـــدول إدخال إصلاحات هيكلية في مسارها الاقتصادي وفي أوضاعها الداخلية . وتتمثل أبرز عناصر الإصلاحات المطلوب عملها في الدول النامية، بالتالي[٥١]:

أ – القضاء على العجز في ميزان المدفوعات من خلال تخفيض القيمة الخارجية للعملـــة، وإلغـــاء الـــرقابة عـــلى الصرف أو تقليلها إلى أدنى حدّ، تحرير الاستيراد من القيود .

ب–خفض العجز في الموازنة العامة للدولة من خلال تخفيض نمو الإنفاق العام، وهـــذا يتطلب تخفيض الإنفاق الحكومي على التعليم والصحة والإسكان الشـــعبي والضـــمانات الاجتماعـــية، وإلغـــاء الدعم التمويني، وتخفيض استثمارات القطاع العام.

ج–زيـــادة مـــوارد الدولـــة عن طريق زيادة الضرائب والرسوم، ورفع أسعار الخدمـــات الـــتي تقدمهـــا، وزيـــادة أســـعار المحروقات والطاقة والنقل والاتصالات ورفع أسعار منتجات القطاع العام.

د – تحرير التجارة والاعتماد على قوى السوق والمنافسة، وتشجيع السياسات المتجهة للتصدير، والتخلي عن نزعة حماية الصناعات المحلية.

هـــ–تنمية وتشجيع القطاع الخاص المحلي والأجنبي .

و – التخلص من القطاع العام عن طريق ما يدعى بالخصخصة.

وتأسـياً على ما سبق ، يمكن القول: إن آثار وتداعيات العولمة المعاصرة على الدولـة القومـية، خاصةً في العالم النامي، قوية ومشهودة، فهناك تراجع عام لدور الدولة ، وانحسار نفوذها، وغدت عملية صنع القرار الوطني الاقتصادي والسياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة، تخرج بشكل متزايد من دائرة الشأن الوطني المحلي، إلى دائـرة الشـأن العـالمي الخارجي، هذا على مستوى الواقع، أما على مستوى التـنظير، فنـتفق مـع القـائلين [٥٢]بأن الدولة القومية لن تختفي ، لكنها حتماً سـتتغير،ومن المـرجح إنهـا ستتنازل عن جزء من سيادتها لتتكيف مع الأوضاع الاقتصـادية المتعولمـة، وسيصلان معاً ، أي الدولة والعولمة إلى توافق من نوع ما، على طريقة لا يقتل الذئب(العولمة)، ولا تفنى الغنم (الدولة القومية).

رابعاً : العولمة الاقتصادية

العولمة ظاهرة مركبة تتداخل فيها أمور الاقتصاد والسياسة والثقافة والاتصال. لكـن رغـم هـذا التداخل بين مكوناتها، فإنه يمكن الحديث عن أشكال وتجليات للعولمة، تنصرف على الأشياء والأنشطة الواقع عليها فعل التعولم، لهذا فهناك عولمة اقتصـادية، وأخرى سياسية، وثالثة ثقافية، ورابعة اتصالية، وخامسة قانونية ، ونحو ذلك .

ويجمـع المهتمون – أو يكادوا – على أن العولمة المعاصرة انطلقت من مجال الاقتصاد، حيث كان أول ما طمحت إليه هو تحقيق اندماج أسواق العالم، عن طريق تحريـر التجارة العالمية وإخضاعها للتنافس الحرّ، وتسهيل حركة انتقال رأس المال، وإفساح المجال للاستثمارات الخارجية.

وهـذا الشـكل مـن العولمة تعمقت معالمه في بداية عقد التسعينات للقرن العشرين الميلادي، أي بعد انتهاء الحرب الباردة وسقوط جدار برلين، وما صاحب

ذلك من إعلان صريح لانتصار الرأسمالية وسقوط الاشتراكية، وبزوغ نجم الشركات المتخطية للقارات، وتأسيس منظمة التجارة العالمية، لتحلّ محلّ الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركيّة والتجارية (الجات) اعتباراً من عام ١٩٩٥م.

ويرتكز خطاب العولمة الاقتصادية على النظرية الاقتصادية المسماة "الليبرالية الجديدة" ، وتتلخص العناصر الرئيسة لهذه النظرية بما يلي[٥٣] :

أ – الاعتماد على النظرية النقدية (Monetarlism) التي تقول: إن حرية انتقال رأس المال عبر جميع الحدود الدولية هي التي ستحقق استخدامه الأمثل، فانتقال الأموال من البلدان الغنيّة برأس المال إلى المناطق الغنية بالفرص الاستثمارية، أمر يحقق لفئة المستثمرين أكبر ما يمكن جنيه من عائد، والعكس بالنسبة لفئة المقترضين ، إذ سيكون بوسعهم المقارنة بين مقدمي القروض على المستوى العالمي، واختيار الأدنى فائدة، وفي المحصلة النهائية ستكسب – نظرياً على أدنى تقدير – كل الأمم .

ب– ترتكز الليبرالية الجديدة ببساطة على مقولة: ما يفرزه السوق صالح، أما تدخل الدولة فهو طالح. أي عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وخصخصة المشروعات والشركات الحكومية، وتحرير التجارة، وحرية تنقل رؤوس الأموال. فالنظام الاقتصادي الذي يأخذ بقانون العرض والطلب هو أفضل الأنظمة المتاحة طراً. وإنه كلما تمتعت المشروعات بحرية أكبر بشأن استثماراتها واستخدامها للأيدي العاملة، كان النمو أكبر والمستوى الاقتصادي أعلى للجميع .

فالعولمة الاقتصادية جاءت لتعبر عن الطابع الكوني للاقتصاد بعد تفكك وتآكل الطابع القومي له، فالاقتصاد العالمي كان في الواقع مجموعة من الاقتصادات الوطنية المتمحورة على ذاتها، أي اقتصاد "دولي" قائم على علاقات بين دول مستقلة نسبياً، فجاءت العولمة لتنطلق عبر تفكيك هذه البنى المتمحورة على ذاتها،

لتستبدل بها اقتصاداً عالمياً إنتاجاً واستهلاكاً[٥٤]، لذلك فالعولمة الاقتصادية تقوم على إطار مفهومي يتجاوز مفاهيم التنمية المستقلة ، ويتجاوز خصوصيات التنمية الوطنية ، ومفاهيم الدولة القومية، ويعتمد على المؤسسات الاقتصادية الكونية، وعلى سلطة القرار الاقتصادي الكوني، ويذهب أدّر (١٩٩٨م) في وصف هذا الشكل من العولمة فيقول: هي اتجاه نحو إخضاع متزايد لكل حيز مادي واجتماعي لقانون رأس المال، قانون التراكم غير المحدود، فالعولمة هي قبل كل شيء عملية التفاف على الحدود المادية والتنظيمية المعيقة لتراكم رأس المال على الصعيد العالمي، ومن ثم تفسيخ هذه الحدود وإنهاؤها وإزالتها[٥٥]. ويقترب من هذا ما سجّله الجميلي (١٩٩٩م) في وصفها حيث يقول: هي "مرحلة متقدمة من مراحل تطور الرأسمالية تهدف إلى تحقيق وحدة العالم الاقتصادية، منظوراً إليها من وجهة نظر الرأسمالية، كنظام اقتصادي عالمي قائم على آليات السوق"[٥٦] .

وارتبطت العولمة الاقتصادية بصورة تلقائية بعمل ونشاطات الشركات متعددة الجنسية أو العابرة للقارات. وتهيمن هذه الشركات على ثلثي التجارة العالمية، ويُنجز ما يقارب من نصف هذه التجارة داخل شبكة المصانع التي تعود ملكيتها إلى الشركة الأم[٦٠]. ويرى ديكن (Dicken, 1992) أن الشركات العابرة للقارات هي أهم قوى منفردة وراء التحولات في النشاط الاقتصادي العالمي. ويرجع ذلك إلى : أ – تحكمها في النشاط الاقتصادي في أكثر من دولة؛ ب– قدراتها على الاستفادة من أية ميزة نسبية توفرها أية دولة ؛ ج– مرونتها الجغرافية ؛ د – امتلاكها لشبكات ضخمة للاتصال[٦١]. وهذه الشركات العملاقة العابرة للقارات، هي اليد الخفية وراء اتفاقية الجات وبديلها منظمة التجارة العالمية المنشأة عام ١٩٩٥م[٦٢]. ومن هنا فإن هذه الشركات تمثل محور العولمة وقلبها النابض والقوة الدافعة لها باستمرار .

ويلخص الجابري (١٩٩٧م) الأهداف الاستراتيجية للعولمة الاقتصادية بالآتي [٦٣]:

أ – شلّ حركة ووظائف الدولة القومية، وجعل دورها يقتصر على القيام بدور الدركي (الشرطي) لحماية مصالح الشركات متعددة الجنسية .

ب– تمكين الشركات متعددة الجنسية والمؤسسات الاقتصادية العالمية من إدارة وتسيير شؤون الاقتصاد العالمي لتحلّ محل الدولة .

ج – تركيز سلطة القرار الاقتصادي العالمي بحيث يُدار بشكل شديد المركزية من الخارج.

د – خلق الهوية الاقتصادية العالمية بدلاً من الهوية الاقتصادية الوطنية أو القومية .

هـ–تعميق اختراق اقتصاديات الجنوب وإلحاقها بالاقتصاد العالمي من موقع متخلّف لتؤدي وظائف معينة .

و – اتخاذ السوق والمنافسة التي تجري فيها مجالاً لاصطفاء الأنواع، وفقاً لنظرية داروين في "اصطفاء الأنواع والبقاء للأصلح".

ز – فتح الأبواب أمام حركة رؤوس الأموال الدولية .

ح – تصغير حجم القطاع العام، ونشاط الدولة الاقتصادي في مقابل إعطاء دور متميز للقطاع الخاص، والعمل على نزع ملكية الدولة ونقلها إلى الخواص في الداخل والخارج.

وعلى العموم ، فالعولمة الاقتصادية، ليست بالضرورة شراً كلها، كما حاول أن يصورها البعض، وإنما هي "مليئة بالفرص التاريخية الكبرى والمغرية، ومليئة أيضاً بالتحديات والمخاطر" على حد تعبير عبدالله (١٩٩٧م) [٦٤]، كما إن معالمها لم تكتمل بعد، إذ يوجد العديد من القيود على حركة البضائع خاصةً المصدرة من قبل الدول النامية، وبعض الدول لا زالت تقيد حركة استيراد التكنولوجيا ورأس المال، والأهم من ذلك يوجد تقييد شديد على حركة الأفراد خاصةً غير المتعلمين.

ويتوقع لو رفعت مثل هذه القيود فإن تأثير العولمة سيكون مختلفاً بشكل مثير، سواءً من المنظور الاقتصادي أو البشري[٦٥].

خامساً: الجات ومنظمة التجارة العالمية

الجـــات (GATT) هي الأحرف الأولى من تسمية الاتفاقية العامة للتعريفات والـــتجارة باللغة الإنجليزية (General Agreement on Tariffs and Trade) ، وهي عـــبارة عـــن معاهدة دولية الهدف منها تنظيم عملية المبادلات التجارية بين الدول الموقعـــة علـــيها. وتقوم هذه الاتفاقية على فكرة جوهرية مفادها أن تحرر التجارة وتوســـيع نطاقهـــا دولياً يعزز النمو الاقتصادي والرخاء والسلام للأسرة الدولية، حيث أظهرت الفترة ما بين الحربين العالميتين أن السياسات الاقتصادية التي وضعتها بعض الدول في إطار وطني ضيّق، أدت إلى سوء الفهم وعدم الاستقرار والحروب، وبالتالي كان من الضروري أن يتم التوصل إلى اتفاقات دولية تدعم التجارة، وتؤمن الاســـتقرار في العلاقـــات الخارجية[٦٦]. مما جعل التوجه قبيل نهاية الحرب العالمية الثانية أن يقوم الحلفاء في عام ١٩٤٤م بعقد مؤتمر بريتون وودز الذي تم من خلاله وضـــع أسس ومنطلقات جديدة للنظام الاقتصادي العالمي ترتكز على قيام ثلاث مـــنظمات أو مؤسسات دولية جديدة، تتمثل الأولى في إنشـــاء صندوق النقـــد الـــدولي (IMF) في نفـــس العـــام ليتولى إرساء قواعد النظامين المالي والنقدي، ومعالجـــة عجز موازين المدفوعات، وتتمثل الثانية في إنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) في عام ١٩٤٥م ليقوم بمهمة التمويل التنموي وإعادة الإعمار، وتتمثل الثالثة في إنشاء مؤسسة دولية تتولى مسؤولية تنظيم التجارة الدولية والعمل عـــلى تحريرها في عام ١٩٤٨م، والتي أصبحت تعرف بالاتفاقية العامة للتعرفات الجمركية والتجارة (الجات) [٦٧].

لكـــن رغم نجاح الجات في تحقيق الكثير من الإنجازات التي أسهمت في تحرير بعـــض قطاعـــات التجارة الدولية ونموّها، إلا أنها ظلّت قاصرة عن التأثير في بعض الجوانـــب الأساسية التي أبرزها: عدم إيلاء أهمية للتجارة الدولية فيما بين البلدان الناميـــة والصـــناعية، الإخفاق في تحرير تجارة السلع الزراعية والمنسوجات، عدم تغطيـــتها لقطـــاع تجارة الخدمات وحقوق الملكية الفردية، مما استدعى طرح هذه المـــآخذ وغيرهـــا للبحث والمناقشة في العديد من الجولات التفاوضية، كان آخرها جولـــة أوروجـــواي، التي تم التوصل فيها إلى حلول توفيقية، بعد سبع سنوات (١٩٨٦-١٩٩٣م) مـــن المفاوضات الشاقة، وكان أبرز منجزات هذه الجولة هو التوصـــية بقيام منظمة التجارة العالمية (World Trade Organization) والتي تعرف اختصاراً بـــ "WTO"، حيث جاءت لتلافي أوجه القصور في اتفاقية الجات، وجـــرى الإعـــلان عنها في نهاية المؤتمر الوزاري للجات بمدينة مراكش المغربية عام ١٩٩٤م، لـــتحلّ محل الجات اعتباراً من أول يناير لعام ١٩٩٥م[٦٨]، أي لتكون الإطـــار التنظيمي والمؤسسي لتطبيقها، وبهذا تحولت الجات من اتفاقية إلى منظمة. وتضم المنظمة حوالي ٩٠% من التجارة العالمية، ومن المؤكد أن اتفاقاتها سيكون لها تـــأثيرات كـــبيرة وحاسمـــة على اقتصادات مختلف دول العالم سواءً تلك المنضمة للمنظمة أو تلك التي لم تنضم .

١ - وظائف وأهداف المنظمة

تسعى المنظمة من خلال ممارسة عملها إلى تحقيق الوظائف والأهداف التالية[٦٩]:

أ - تسهل المنظمة تنفيذ وإدارة اتفاقات الجات، وتشكل الإطار التفاوضي بين الـــدول الأعضاء لتنظيم العلاقات التجارية فيما بينها أو للشروع في أي جولات مستقبلة للمفاوضات لتحقيق المزيد من تحرير التجارة الدولية .

ب–إزالـــة العوائـــق التي تحول دون تحرير المبادلات التجارية، ومكافحة جميع أشـــكال الحمايـــة، وتعزيـــز الـــتجارة البينية بين الدول، وتشجيع تدفق الاستثمارات وإيجاد فرص العمل.

ج– توفير مناخ دولي ملائم للمنافسة التجارية، والتأكيد على مبدأ عدم التمييز في العلاقات التجارية متعددة الأطراف.

د – تسوية الخلافات التجارية وفق قواعد متفق عليها تحت إشراف المنظمة.

هـــ–إتاحة الفرصة لاندماج الدول النامية والأقل نمواً في النظام التجاري متعدد الأطراف.

و – مـــراجعة السياسات التجارية الخارجية للدول الأعضاء، بهدف معرفة أية تغييرات تتم في هذا المضمار ومدى توافقها مع أحكام الجات.

ز – التعاون مع كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتنسيق سياسات إدارة شؤون الاقتصاد العالمي شاملاً جوانبه المالية والنقدية والتجارية .

٢ – المنظمة وتأكيد الجودة

مـــن ضـــمن الاتفاقـــات التي اعتمدت كآليات لعمل منظمة التجارة العالمية،كان الاتفـــاق بشـــأن القيود الفنية على التجارة، والذي يتعامل مع المواصفات القياسية الدولية كمعيار يُحتكم إليه في أية عقود تجارية سلعية أو خدمية، إذ جاء في مواد هذا الاتفـــاق أن يكفـــل الأعضاء قبول أجهزة التوحيد القياسي وإجراءات تقييم المطابقة والـــتعاريف المعـــتمدة في نظـــام الأمم المتحدة وهيئات التوحيد القياسي الدولية، في حكومـــاتهم المركـــزية، والالتزام بقواعد السلوك الجيد في إعداد المقاييس واعتمادها وتطبـــيقها، وتنطـــبق التزامات الأعضاء بشأن التزام أجهزة التوحيد القياسي بأحكام قواعد السلوك الجيـــد بغـــض النظـــر عما إذا كان جهاز التوحيد القياسي هذا قد قبل القواعد أو لم يقبلها [٧٠].

ومـــن الأهمـــية التأكيد أن اتفاقات الجات الجديدة التي تم إبرامها خلال جولة الأورغـــواي الموقـــع عليها في مراكش،تشكل في مجملها تحدياً يفرض على الصناعة

والـــزراعة والخدمات الوطنية للارتفاع إلى مستوى المنافسة العالمية من حيث الجودة والسعر في الأسواق الوطنية والإقليمية والدولية .

٣ – هيكل المنظمة

يشـــتمل هـــيكل المنظمة على رئاسة تتكون من المجلس الوزاري والمجلس العام وتـــتفرع عنهما مجالس نوعية متخصصة. ويتألف المجلس الوزاري من ممثلي الدول الأعضاء، ويُعدّ أعلى سلطة في المنظمة، ويعتبر المجلس العام بمثابة مجلس إدارة المنظمة، كمـــا يـــتولى الإشراف على المجالس النوعية الفرعية التابعة له، وهي: مجلس السلع ومجلس الخدمات ومجلس حقوق الملكية الفكرية، بالإضافة إلى جهاز تسوية المنازعات وآلية مراجعة السياسات التجارية الخارجية للدول الأعضاء .

تضـــم المنظمة في عضويتها ١٣٤ عضواً، وتسعى ٣١ دولة للانضمام إليها. وتتسم عملية الانضمام إليها بالصعوبة والتعقيد، وتستغرق إجراءات الانضمام في المتوسط ما بين خمس وست سنوات من تاريخ تقديم طلب الانضمام[٧١].

٤ – موقف المملكة والدول العربية من الانضمام للمنظمة

هـــناك تسع دول عربية أعضاء في المنظمة، وهي الدول التي وقعت على الوثيقة الختامية لجولة أورجواي عام ١٩٩٤م، وهذه الدول هي : مصر، وتونس، والمغرب، وموريتانـــيا، والكويت، والبحرين، والإمارات، وقطر. بينما الجزائر لا زالت تتمتع بصـــفة مراقـــب . كمـــا تقدمت خمس دول عربية أخرى بطلب الانضمام هي : السعودية، والأردن، والسودان، ولبنان، وسلطنة عمان. أما الدول العربية الأخرى فهي تدرس الانضمام أو بصدد إتمام الإجراءات المتعلقة بذلك [٧٢]*.

---

* حصلت الأردن وسلطنة عمان مؤخراً على عضوية المنظمة .

وفي إطـــار الـــتفاوض على إتمام عضوية المملكة، والتي تقدمت بطلبها منذ عام ١٩٩٣م، عقـــد فريق التفاوض السعودي حتى شهر سبتمبر ١٩٩٩م ست جولات تفاوضـــية مع الفريق المكلف ببحث طلب انضمام المملكة والمؤلف من ٣٤ دولة بما فـــيها الاتحـــاد الأوربي، استعرض ونوقش خلالها سياسات وأنظمة المملكة في حقل الـــتجارة والخدمات وحقوق الملكية الفردية. ويتوقع في المستقبل القريب إتمام هذه العضوية[٧٣].

ولعل ما يفسر تأخر البت في العضوية لسنوات عدة سياسة العضوية التي تتبعها المنظمة، إذ أن الأصل أن الدولة لا تُقبل عضويتها كاملة في الاتفاقية إلا بعد أن يتأكد باقي الأطراف المتعاقدون بها من أن الدولة طالبة العضوية تطبق المبادئ العامة لاتفاقية الجات في سياستها التجارية مع الالتزام باستمرار هذه السياسة، ويتم ذلك من خلال مجموعة عمل بين الدول الأعضاء لبحث طلب العضوية الجديدة[٧٤].

لا شـــك أن لعولمـــة الاقتصاد بصفة عامة ، وتطبيق اتفاقات الجات التي ترعاها مـــنظمة التجارة العالمية بصفة خاصة، آثاراً إيجابية وأخرى سلبية على الدول النامية، بما فيها المملكة، وأن نوعية وحجم هذه الآثار سيختلف من دولة لأخرى، وسيتوقف ذلك عـــلى نوعية الأنظمة والهياكل الاقتصادية القائمة في كل دولة، من حيث انفتاحها على الأســـواق العالمية، ودرجة اندماجها في الاقتصاد الدولي، والتركيبة السلعية لصادراتها ووارداتهـــا، ومـــا تتمتع به من مزايا نسبية طبيعية، وقدرات تنافسية، وبنى تحتية ونحو ذلـــك. هـــذا ولعـــل أبرز الآثار الموجبة والسالبة لعولمة الاقتصاد على الدول النامية، والتحديات المترتبة على هذه العولمة ما يلي[٧٥] :

أولاً : الآثار الموجبة

تتبلور أبرز هذه الآثار الموجبة في التالي :

أ – عـــلى المستوى النظري، يرى منظرو الاقتصاد، أن التجارة الحرة، أي تلك التي تسود فيها المنافسة التامة وتزول فيها كافة الحواجز والمعوقات ، تؤدي إلى إمكانية تحقيق التخصص وتقسيم العمل عالمياً على أساس الميزة النسبية لتكالـــيف الإنتاج ؛ مما يؤدي إلى انتعاش الاقتصاد العالمي، الأمر الذي من شـــأنه تعظيم منافع التجارة العالمية ، والحصول على أقصى عائد، وتحقيق الأرباح لجميع المساهمين في التبادل التجاري الدولي. وينطبق الأمر كذلك عـــلى الخدمات ، أي قطاع التمويل والتأمين والنقود والاتصالات ونظم المعلومـــات، إذ يمكن تحقيق أقصى استفادة منها، وتكون المحصلة النهائية تحقيق العائد الأمثل وحصول المستهلك على تلك السلع والخدمات في أي مكان في العالم بأفضل الأسعار وبالجودة المرغوبة .

ب- كما يرى (منظرو الاقتصاد) أن تنشيط الاقتصاد العالمي، من خلال ما يترتب على تطبيق اتفاقات الجات من إزالة لكثير من الحواجز المعيقة للتجارة، سينعكس في صورة زيادة في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي وخصوصاً للدول الصناعية، وستعود نتائج ذلك بجزء من المكاسب على البلدان النامية، حيث إن زيادة وتائر النشاط الاقتصادي في البلدان الصناعية تُعد من أهم العوامل المحفزة للطلب على صادرات البلدان النامية .

ج – تتيح زيادة فرص النفاذ للأسواق الخارجية، نتيجة لإلغاء الرسوم الجمركية أو تخفيضها، وإزالة العوائق التي تواجه صادرات الدول النامية، خاصةً الحواجز غير الجمركية التي انتشر استخدامها بصورة كبيرة في العقدين الماضيين.

د – تعظم الاستفادة من المزايا النسبية التي يتمتع بها الكثير من الدول النامية المتمثلة في العديد من السلع كالمنسوجات والملابس والمنتجات الزراعية الاستوائية والبتروكيميائيات .

هـ-يتوقع أن تؤدي المنافسة بين الدول على الصعيد الاقتصادي إلى دفع الصناعات الوطنية للدول النامية وإلى رفع مستوى إنتاجها وجودة منتجاتها، وإلى التحسين المستمر في تخصيص الموارد المتاحة لها حتى تستطيع الاحتفاظ بأسواقها المحلية من ناحية وأن تغزو الأسواق الخارجية من ناحية أخرى.

و – ينتظر أن يؤدي إيقاف الدعم من قبل الدول الصناعية لصادراتها الزراعية والغذائية ، وعلى الأخص الحبوب واللحوم ومنتجات الألبان، إلى ارتفاع عالمي لأسعار هذه السلع مما يؤدي إلى خلق الحافز على إنتاجها محلياً في البلدان النامية .

ز – يتوقع أن توفر القواعد والأحكام والمبادئ التي نصت عليها اتفاقات الجات بصفة العموم ضمانات أفضل مما كانت عليه قبل نشوئها ، وذلك لحماية الحقوق التجارية للبلدان النامية سواءً من إجراءات الحماية أو إجراءات الدعم أو سياسات الإغراق .

ح – تتيح التحسينات التي أدخلت على آلية تسوية المنازعات التجارية التي تنشأ بين الأعضاء في المنظمة حصول الدول النامية على حل لمنازعاتها التجارية مع البلدان الأخرى القوية بطريقة منصفة وملزمة للجميع .

ط – تتيح عضوية المنظمة للبلدان النامية الحصول على العون الفني والتدريبي والإمداد بالخبرات اللازمة التي تساعدها على توفيق أوضاعها المحلية مع متطلبات الانضمام للمنظمة .

ي – تعهد الدول الأعضاء في المنظمة بتحسين كفاءة الإنتاج، وتطبيق المواصفات القياسية المعتمدة، وضمان الجودة النوعية للسلع المتبادلة وخلوها من أنواع الغش التجاري، أو ما يضر بالصحة العامة وسلامة الإنسان .

ك – يؤدي تطبيق الاتفاق حول إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة وإلغاء القيود والشروط المعيقة التي كانت تعمل بها الدول النامية في السابق إلى تهيئة الظروف المواتية لجذب وتشجيع تدفق الاستثمارات الدولية إلى هذه البلدان، وتحديداً الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تلعب دوراً رئيسياً في انتقاله الشركات عابرة القارات والذي يمثل (في الظروف الحالية) الأسلوب الأمثل لنقل وحيازة التقنية المتطورة إلى البلدان النامية.

ثانياً : الآثار السالبة

تتبلور الآثار السالبة في التالي :

أ – يمكن أن يؤدي الاندماج والانفتاح على الأسواق العالمية إلى تعرض الصناعات والمنتجات المحلية للبلدان النامية إلى منافسة ضارية لا تستطيع معها

الصمود أمام المنتجات المستوردة الأمر الذي يهدد بانهيار العديد من المشروعات المحلية الضعيفة والقائمة على الدعم، أو ذات الجودة المتدنية وزيادة معدلات البطالة وتردي الأوضاع الاقتصادية بصورة أكبر لهذه الدول.

ب – يتوقع أن يؤدي خفض الدعم الزراعي في دول الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة، أي الدول المصدرة الأساسية للسلع الزراعية عموماً والغذائية على وجه الخصوص، إلى زيادة في مستويات الأسعار العالمية لهذه السلع، وبالتالي إلى خسارة كبيرة في موازين المدفوعات للدول النامية المستوردة للغذاء .

ج – تآكل وتلاشي المعاملة التفضيلية التي كانت تحصل عليها صادرات بعض الدول النامية في أسواق الدول الصناعية ، وبالأخص المنتجات الزراعية والملابس والمنسوجات عند اكتمال تطبيق أحكام اتفاقية المنظمة عام ٢٠٠٥م.

د – توقع ارتفاع تكلفة التنمية والتصنيع في الدول النامية، إذ أن اتفاقات الجات تشمل حماية الملكية الفكرية، مما يتسبب في ارتفاع تكاليف الحصول على براءات الاختراع واستخدام العلامات التجارية وحقوق الطبع والنشر والبرمجيات ونحو ذلك .

هـ – يتضمن تطبيق اتفاقات الجات والقبول بدور وصلاحيات منظمة التجارة العالمية نقل قدر من صلاحيات اتخاذ القرارات في الدول النامية من الدائرة الوطنية إلى الدائرة العالمية، وخصوصاً فيما يتعلق بتعميم وتنفيذ السياسات والبرامج التنموية لهذه الدول، إذ لابد من التشاور مع المنظمة وطلب موافقتها قبل اتخاذ أي قرار يمكن أن تكون له آثار مباشرة أو غير مباشرة على اتجاهات قطاع التجارة في الدولة المعنية .

و – تضرر بعض الدول النامية من إزالة الرسوم الجمركية، حيث إن بعضها ما زالت تعتمد على حصيلة الرسوم الجمركية كمورد هام من موارد الخزانة

العامـــة، ممـــا يعني مفاقمة العجز في الموازنات العامة، وفي بعض الحالات إلى احتمال اللجوء إلى فرض ضرائب جديدة أو زيادة معدلات الضرائب القائمة لتعويض خسائر الخزانة العامة .

ز- لم تشـــمل تحرير تجارة النفط الذي يمثل السلعة الرئيسية في تركيبة صادرات دول مجلـــس التعاون الخليجي مما قد يخضع هذه الصادرات لغرض الضرائب والرسوم مثل طريقة الكربون .

وعـــلى العموم، هذه بعض الملامح العامة للآثار الاقتصادية المتوقعة من عولمة الاقتصـــاد جراء تطبيق اتفاقات الجات، التي ترعاها منظمة التجارة العالمية،وهي في مجمـــلها مـــن الـــنوع المباشر، الذي يمكن قياسه، لكن تبقى الآثار غير المباشرة ، وخصوصـــاً ، ذات الطـــابع المعـــنوي القيمي والثقافي والاجتماعي، وهي آثار لها تداعياتها التي لا تقل خطورة عن سابقتها إن لم تتجاوزها .

ثالثاً : التحديات

عـــند تناول تحديات العولمة الاقتصادية ، وعلى الأخص، المترتبة على تطبيق اتفاقـــات الجات التي ترعاها منظمة التجارة العالمية، لابد من الإشارة إلى أن هناك جوانـــب متعددة لهذه الاتفاقات يصعب بدقة توقع ما تطرحه من تحديات ، وما لها مـــن آثار، على الدول النامية، لأن تداعيات تطبيق هذه الاتفاقات لن تظهر على المـــدى القصير، فبعضها سيتم بصورة تدريجية خلال الفترة الانتقالية (١٩٩٥م إلى ٢٠٠٥م) للتكييف هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية لأن المفاوضات الرامية لتحرير الـــتجارة في بعـــض القطاعات الجديدة كالخدمات ، ما زالت مستمرة، ولم تتبلور نتائجها بشكل نهائي بعد، ومن ناحية ثالثة لأن مواجهة هذه التحديات يعتمد على القدرة الذاتية لكل دولة على تكييف أوضاعها وأنظمتها بصورة تمكنها من اقتناص فرص العولمة وتقليل مخاطرها[٧٦] .

وعـــلى العمـــوم، تقدم عولمة الاقتصاد ، على المستوى النظري، فرصاً لكل الـــدول المتقدمة والنامية، لأداء دور أكثر فعالية في الاقتصاد العالمي. ولكن حتى الآن لم تســـتفد عملـــياً من هذا الوضع إلا الدول المتقدمة، في حين أن العديد من الدول النامية لا زالت تواجه خطر التهميش في مجالات التجارة الدولية والاستثمار وأســـواق رأس المـــال، ويرى بعض الاقتصاديين أن العولمة عندما تصل إلى الدول الفقيرة فإنها في الأغلب تصل لغير صالحها(٧٧).

مـــن هنا يبدو ، كما يؤكد الخالدي (١٩٩٩م) وغيره كثيرون، أنه من دون تنمية حقيقية ومستدامة ، لا يمكن أن تجلب العولمة الاقتصادية أية فوائد أو مكاسب للدول النامية، فالمشاركة الفاعلة في التجارة الدولية تتطلب من الدول النامية بناء طاقـــتها في مجـــالي الإنـــتاج والاستثمار، وتحسين المناخ العام،وتحسين البنى التحتية وتوســـيعها وإيجاد المناخ الملائم للقطاع الخاص، وتطوير الموارد البشرية والطاقات الفنـــية، إضـــافةً إلى تعـــيين واكتشاف فرص التجارة التي أوجدتها منظمة التجارة العالمـــية، وتبني السياسات التي تساعد على اغتنام أقصى الفوائد من هذه الفرص وتوسيعها(٧٨).

التحديات والمضامين التربوية
لعولمة الاقتصاد ذات الصلة بالتعليم العالي

إن التحديات والمضامين التي تطرحها عولمة الاقتصاد ذات الصلة بالتعليم عامة ، والتعلـــيم العالي خاصة ، عميقة وعديدة ومتنوعة ، وتمس مختلف مكونات وعناصر الأنظمـــة التعليمية من مدخلات وأنشطة ومخرجات ونحوه ، يستوي في ذلك أنظمة الـــدول النامـــية والمـــتقدمة ،لكن مع تفاوت بينهما من حيث مستوى ودرجة هذه

الـــتحديات والقدرة على الاستجابة لها ، والتعاطي الإيجابي مع المضامين والدلالات المصاحبة أو المترتبة على هذه العولمة ، وعلى العموم يمكن بلورة أهم هذه التحديات والمضامين بالتالي :

أولاً : على مستوى الإعداد والتأهيل للعمل

نظراً لما للعولمة من تأثير على التوظيف ، فإنها تمس أحد الأهداف التعليمية الرئيسة للتعليم ، والمتمثل في هدف " الإعداد أو التأهيل للعمل " فالمؤسسات التعليمية بحاجة إلى إعـــادة الـــنظر فـــيما تقدمـــه من محتوى ووسائل في ضوء ما أحدثته وتحدثه عولمة الاقتصـــاد مـــن تغـــيير في متطلبات التوظيف، كالحاجة إلى مهارات جديدة، ومرونة للتكـــيف مع متغيرات الوظيفة بل وتغير الوظيفة نفسها، والتعامل مع المنافسة في سوق عالمية للإيدي العاملة ، والعمل مع فريق بروح خلاقة وبشكل يعول عليه.

وتأسيســـاً عـــلى الاتجاهـــات العامة التي شهدها العقدان الماضيان والتوقعات المســـتقبلة ، يـــرى العديـــد من المهتمين ، أن التحولات الحاصلة والمتوقعة في مجال التوظيف تتمثل في[٧٩] :

أ- استمرار الانحدار في مجال التوظيف في الصناعات التقليدية ؛

ب- ارتفاع حصة التوظيف في مجال خدمات الإنتاج (Produce Services) والخدمـــات الاجتماعـــية ، مع التركيز على خدمات الأعمال التجارية بالدرجة الأولى والخدمات الصحية بالدرجة الثانية ؛

ج- زيادة التنوع في الخدمات الصناعية كمصدر للوظائف والتوظيف ؛

د- الزيادة السريعة في الوظائف التقنية والإدارية والاحترافية ؛

هـــ- الاستقرار النسبي في حصة مجال التوظيف في قطاع تجارة التجزئة ؛

و- زيـــادة حصة المهن التي تحتاج إلى مهارات عالية وتعليم متقدم مقارنة بحصة الزيادة في المهن الأقل احتياجاً من حيث المهارة والتعليم .

وتشـــير الدراسات إن هناك علاقة وثيقة واضحة بين العولمة وفقدان الوظائف وتدني أجـــور العمالـــة غير الماهرة في الدول المتقدمة [٨٠]، فالاقتصاد المعولم مؤسس على المعرفة وبالـــتالي فـــإن الإستراتيجية المثلى للتعامل مع هذه النتيجة تتمثل في خفض العرض النسبي للعمالـــة غـــير الماهرة من خلال زيادة المستوى التعليمي والتدريبي ، ففي الولايات المتحدة الأمريكـــية يقـــدر أن ما بين ٧٠% إلى ٩٠% من الوظائف المستقبلة بحاجة إلى تدريب وتعليم يتجاوز ما تقدمه المرحلة الثانوية من إعداد[٨١].

وفي ضوء ما يشهده سوق العمل ، في إطار العولمة ، من تغير وتبديل كان من نتائجه أن أصـــبحت العمالة الثابتة هي الاستثناء وليست القاعدة في هذا السوق الذي زادت فيه نســـبة الـــتداخل والتشابك بين المهن المختلفة ، وغدت قوة الدفع فيه هي الحركة والمرونة والقـــدرة عـــلى التنقل والتكيف والمنافسة. والدلالة الضمنية لمثل هذا التغير هو أن المعرفة العامـــة المستعرضـــة أصـــبحت تمثل نفس أهمية المعرفة المتخصصة ، وأن التدريب المستمر أضـــحى مطلـــباً ملحاً ، كما أن ضرورة الربط بين العمليات التربوية والتدريبية، جعلت التمييز بين عالم التربية وعالم الإنتاج أقل وضوحاً ، وأصعب تحقيقاً [٨٢]. كما أن ظهور مهن جديـــدة ومســـتحدثة في مختلف المجالات ، وانقراض مهن أخرى يفرض ضرورة ما يعرف بالتدريب التحولي [٨٣].

ثانياً : على مستوى عوامل الإنتاج

إن إعـــادة الهـــيكلة الاقتصادية المعولمة ، المبنية على اللبرالية الجديدة ، أضفت اتجاهاً عالمياً يوصف بصعود قوى إنتاج جديدة ، إذ تحولت الصناعات من النموذج المسير بالآلة (الميكانـــيكي) إلى الـــنموذج المعتمد على الشرائح الإلكترونية الدقيقة ، وعلم تكنولوجيا الإنســـان الآلي ، والآلات ذات التحكم الذاتي، التي أدت إلى ظهور مجتمع معلوماتي عالي التقنـــية معـــتمد على الحاسوب ، وإلى زيادة أهمية الإنتاج المعتمد على كثافة رأس المال ،

الـــذي يـــؤدي إلى وفرة في قوة العمل ، وما ترتب على ذلك من قطبية في سوق العمل ، يحتوى أحد طرفيها على قطاع صغير من العمالة عالية المهارة والدخـــل ، ويحتوى الطرف الآخر على قطاع كبير من العمالة متدنية المهارة والدخل [٨٤].

ولعـــل أبـــرز التغير الحاصل في عوامل الإنتاج ، في عصر العولمة ، ذلك المتمثل في ارتفـــاع الاعتماد على المكون المعلوماتي في الإنتاج ، والتحول من مفهوم المميزات النسبية الطبيعـــية (توافر الموارد الخام ، الموقع ، .... إلخ) إلى مفهوم المزايا التنافسية التي من صنع الإنســـان ، فقيمة العلم والمعرفة التي دخلت في كل الصناعات وكافة المنتجات ، أصبحت تشـــكل القـــيمة المضـــافة الـــتي ســـوف تكون العامل المؤثر في إنتاجية الشعوب ونموها الاقتصادي، فإذا كان الإنتاج في عصر الثورة الصناعية قد تميز بالوفرة وكثافة العمال ، فإنه يتمـــيز في عصـــر العولمة ، أو عصر الموجة الثالثة على حدّ تعبير توفلر ، بالسرعة وتركيز المعـــرفة، وإنـــه إنـــتاج خدمات وأفكار أكثر من إنتاج سلع وآلات [٨٥]. كما أن العمالة المنخفضـــة الأجر لم تعد ميزة في عصر العولمة إذا لم تكن مقرونة بإنتاجية مرتفعة ، والعوامل المحـــددة للإنتاجـــية في مجملها تتمثل بدرجة ونوع التعليم الرسمي ، والتدريب ، والخبرة ، والقدرة على استخدام التكنولوجيا[٨٦] .

ثالثاً : على مستوى العلوم والتخصصات العلمية

يكـــاد يتفق المهتمون أن هناك علوماً ومجالات وتخصصات علمية حاكمة للتقدم الاقتصادي الموجود في العالم ، وتحقق أكبر قيمة مضافة إلى الإنتاج ، وأنها تكتسي أهمية ومكانة خاصة في عصر العولمة، ويأتي في مقدمة ذلك علم التقنية (Technoscience) الـــذي يجمع بين العلم والتكنولوجيا. وبين البحث الأساســـي والبحث التطبيقـــي ، وبـــين الاختراع و الاكتشاف ، أنه علم وإنتاج ، حول المعرفة إلى سلعة ، وخير أمثلة على هـــذا النوع من العلـــم التكنولوجيا الحيويـــة (Biotechnology) والاتصالات عن بعد (Telecommunications) خاصـــة الاتصـــالات الإلكترونيـــة وعلم البصريات (OpticalScience)، وعلم المواد الجديدة [٨٧]، ويضاف لها علم الإنسان الآلي والحاسوب وعلومه [٨٨].

رابعاً : على مستوى تمويل التعليم

لعل التأثير الواضح للعولمة على التعليم في الدول النامية ، ينبع من فرض سياسات الإصلاح الهيكلي الاقتصادي على هذه الدول، أي تطبيق سياسات الليبرالية الجديدة ، والتي من متطلباتها وتداعياتها خفض العجز في الموازنات العامة الذي تعاني منه معظم إن لم يكـــن جمـــيع الدول النامية ، وذلك من خلال الحدّ من الإنفاق العام باتباع سياسة تخفـــيض الإنفـــاق الحكومـــي على التعليم والصحة والإسكان وإلغاء الدعم التمويلي وتخفـــيض استثمارات القطاع العام وتخصيص مؤسساته من ناحية ، ومن ناحية أخرى إفســـاح المجال بشكل واسع للمنظمات الدولية خاصة البنك الدولي واليونسكو لتقرير السياســـات والإصـــلاحات التعليمية التي ينبغي الأخذ بها وتطبيقها ، والتي من أبرزها البحـــث عن بدائل غير حكومية لتمويل التعليم، والعمل على خصخصته خاصة على مستوى التعليم العالي[٨٩] .

خامساً : على مستوى نوعية التعليم وانتشاره

يلخص خبيرا التنمية البشرية بالبنك الدولي (بورنيت وباترنيوس) ما يجب على الدول النامية أن تدخله من إصلاحات على نظمها التعليمية لكي تستفيد من التغيرات الحادثة في الاقتصاد العالمي، وأولويات الإصلاح المطلوبة في هذا الصدد هي : الارتقاء بجـــودة التعليم ، وتحقيق المساواة التعليمية ، تلبية الطلب المتزايد على التعليم الثانوي والعالي ، ووضع آليات لمراقبة المال العام ، وإزالة أية عوائق من شأنها أن تعوق القطاع الخاص عن المشاركة في التعليم ، وعلى وجه الخصوص التعليم العالي[٩٠] .

سادساً : على مستوى مصادر التعليم

وسعت العولمة ولاتزال مصادر ومحتوى التعليم ، وأضعفت من أهمية ومكانة مصادر التعلـــيم ذات الصبغة المحلية أو القومية ،واستبدالها بمصادر خارجية ، ولعل أبرز وأقوى

مـــثال على ذلك شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) [٩١]. ففي أماكن عديدة من العالم تجـــري إعـــادة تنظـــيم للعملية التعليمية ضمن إطار فلسفة : "تعليم غير محدود بالزمان والمكـــان" والمحرك الأساسي لكل ذلك هو شبكة الإنترنت، كما يحظى نمط الدراسة من خـــلال الإنترنت باهتمام وتأييد الجهات الدولية المختصة بالتعليم، فاليونسكو من خلال مشـــروعها ، الموجـــة أساساً إلى دول العالم الثالث،لنشر التعليم بمختلف مراحله ، رأت اســـتخدام الإنترنت لتحقيق ذلك ، باعتبارها طريقـــة تختصـــر التكاليف الدراسية إلى الثلث، بالمقارنة مع طرق الدراسة التقليدية[٩٢].

سابعاً : على مستوى الانفتاح على مواقع الإنتاج في المجتمع

إن معطـــيات العولمـــة الاقتصادية تفرض على مؤسسات التعليم العالي ، على وجه الخصوص ، الانفتاح بشكل واسع ومتعمق على عالم العمل بوجه عام وعلى العمل المنتج بوجـــه خـــاص ، مما يعني إشراك المؤسسات الإنتاجية المختلفة في إعداد وصياغة خطط وبـــرامج التعلـــيم العالي ، وتوسيع قاعدة العلاقة بينهما ، والخروج بها من طور إجراء الـــبحوث والدراســـات إلى نطاق أرحب يشمل مجالات أخرى مثل التدريس والتدريب وتنظيم المؤتمرات والندوات والورش العلمية ، فعصر العولمة يشهد تزايد الارتبـــاط بين عملـــيات " التعلـــيم " و " البحث العلمي " و " مراكـــز البحث العلمي " و " مواقع الإنـــتاج " كمـــا تتحول حيـــاة الإنسان فيـــه إلى عملية متصلة متداخلة متبادلة من " الدراسة " و " البحث " و " العمل " [٩٣].

ثامناً : على مستوى الشركات المتخطية الحدود

أصـــبحت الشركات ، خاصة المتخطية أو العابرة منها للقارات ، ذات تأثير قوي عـــلى نظـــم التربية والتدريب ، فهذه الشركات ذات الدور الحاسم في عملية العولمة الاقتصـــادية ، أصبحت قوية لدرجة أن العديد منها غدا له برامجه التعليمية والتدريبية الخاصة به على مستوى التعليم ما بعد الثانوي ، فهي تعلب دوراً هاماً في تنمية الموارد البشرية . فشركة كينج بورجر (King Burger) مثلاً ، افتتحت أكاديميات لها في ١٤

مديـــنة أمريكية ، وأن الشركات الأمريكية تصرف تقريباً ٤٠ بليون دولار سنوياً في تدريب وتعليم موظفيها ، مع ملاحظة أن مثل هذا المبلغ يقترب من المبلغ الذي تصرفه سنوياً جميع جامعات وكليات الولايات المتحدة الأمريكية ذات الأربع سنوات[٩٤] .

تاسعاً : على مستوى المواطنة

أصـــبح الاعتماد المتبادل سمة عصر العولمة ، وبالتالي فإن التعليم لابد أن يستخدم كأداة لبناء علاقات أفضل بين الأمم ، فمهمة التعليم في بناء المواطنة القومية سيلحقها تغـــير مـــن حيـــث ضـــرورة الأخـــذ في الاعتبار البعد العالمي في بناء هذه المواطنة ، ومايســـتدعيه ذلك من اعتراف وتقدير للتنوع الثقافي ، والاعتماد المتبادل خاصة على المستوى الاقتصادي[٩٥] .

عاشراً : على مستوى هجرة العقول

يـــــرى كاو (Cao) في دراسته حول ظاهرة نزف العقول (Brain Drain) إن هذه الظاهرة بدأت تأخـــذ في عصر العولـــمة مساراً آخر أطلق عليه " تدوير العقول" (Brian Circulation) حيث لاحظ أن آلاف من العلماء والمهندسين من الدول الشـــيوعية الســـابقة هاجرت إلى الغرب بعد نهاية الحرب الباردة،كما أن العديد من التقنـــيين والإداريين من الآسيويين المسلحين بالعلم والخبرة المكتسبة بالغرب عادوا إلى مواطنهم الأصلية للمساهمة في بناء أعمال جديدة منافسة للغرب ،وفي ضوء ذلك فإنه ينصح الدول النامية باستثمار هذا التحول من خلال خلق بيئة عمل مواتية لاستقطاب هذه العقول من أجل تحفيز التنمية الوطنية [٩٦].

مشكلات التعليم الجامعي في المملكة والعولمة الاقتصادية

يؤكـــد المهتمون أنه في ضوء زيادة الانفتاح العالمي وتحرير التجارة وفتح الأسواق ، فـــإن عناصر المنافسة والجودة والتميز ستحكم قوانين السوق في عصر عولمة الاقتصاد ،

بحيث تصبح الدولة التي تملك ميزة نسبية في الإنتاج و الجودة من السيطرة على السوق ، والحصول على مكونات القوة الجديدة . ومن هنا ، تظهر مكانة وأهمية التعليم أحد المحددات الفاعلة لإنتاجية أي دولة ؛ لأنه يحدد إنتاجية أفرادها ، فهذه الإنتاجية هي نتيجة منطقية وعملية لمقدار الرعاية لقدرات الفرد ومهاراته التي يقع على التعليم حملها الأكبر ، وعلى جودة التعليم ونوعيته تتوقف ، بالتأكد إنتاجية الفرد [٩٧].

ولعل من المسائل ، التي لم تعد محط اختلاف بين الباحثين والمهتمين في مجال التربية والمجالات الأخرى ذات الصلة ، أن هناك علاقة وثيقة وعكسية بين ما يعانيه النظام التعليمي من مشكلات وهدر وبين كفاءته الداخلية والخارجية ، فكل نقص أو خلل في العناصر والأنشطة المرتبطة أو المحددة للكفاءة النوعية – جزء من الكفاءة الداخلية للنظام – يؤثر سلباً في قدرة النظام على إنتاج نوعية جيدة من المتخرجين من حيث المعرفة والمهارة والسلوك والاتجاهات والقيم، كما أن أي نقص أو خلل في العناصر والأنشطة المرتبطة أو المحددة للكفاءة الخارجية للنظام يؤثر سلباً على مدى قدرته على تلبية متطلبات التنمية بجميع أوجهها بما تحتاجه من القوى البشرية العاملة المدربة . مع ملاحظة أن العلاقة وثيقة، أيضاً، بين كل من الكفائتين الداخلية والخارجية ، فعادة ما يؤدي ضعف الكفاءة الداخلية إلى تدني الكفاءة الخارجية ، كما أن غياب التنسيق أو ضعفه بين متطلبات المجتمع التنموية وأهداف وخطط التعليم يؤدي في العادة إلى ضعف أو ربما تضاد العلاقة بين الكفائتين [٩٨].

تأسيساً على ما سبق يمكن تناول مشكلات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية التي تحدّ من تعاطيه الإيجابي مع معطيات عولمة الاقتصاد ، وفق محورين أساسين هما : انخفاض الكفاءة النوعية الداخلية وانخفاض الكفاءة الخارجية.

أولاً : انخفاض الكفاءة الداخلية النوعية

تتمثل الكفاءة النوعية الداخلية للنظام التعليمي بقدرته على إنتاج نوعية جيدة من الخريجين من ناحية التحصيل في المعلومات والمهارات ، ومن ناحية اكتساب الاتجاهات

والقيم السلوكية المرغوبة من المجتمع [٩٩]. وفي ضوء هذا التعريف يمكن القول إن أبرز مؤشرات ضعف هذه الكفاءة في التعليم الجامعي في المملكة هي باختصار ، ما يلي :

١- تدني التحصيل المعرفي والمهاري

لقد أمسى مستقراً شيوع الشكوى من تردي نوعية التعليم العالي في البلدان العربية ، وإن السمتين الغالبتين لخريجيه هما : تدني التحصيل المعرفي وضعف القدرات التحليلية والإبتكارية ، واطراد التدهور فيهما ، وأن المضاعفات المترتبة على ذلك خطيرة ، ويلخصها فرجاني (١٩٩٩م) بالتالي [١٠٠]: " أولاً ، على مؤسسات التعليم العالي ذاتها ، حيث تستمد هيئات التدريس أعضاءها من خريجي مؤسسات التعليم العالي ذاتها ، وثانياً ، على منظومة التعليم ككل ، حيث تنتج مؤسسات التعليم العالي معلمي المراحل التعليمية قبل العالية ؛ وثالثاً ، على منظومة البحث والتطوير التي تستمد العاملين بها من خريجي مؤسسات التعليم العالي ، خاصة الجامعات ؛ ورابعاً ، على حركة اكتساب المعرفة وتوظيفها في مجالات الإنتاج وفي المجتمع كله ".

والشكوى نفسها نجدها تردد بحق التعليم العالي في المملكة ، إذ لاتكاد تخلو الأدبيات ذات الصلة من تأكيد أو إشارة إلى تدني نوعيته وضعف مستوى خريجيه، لكن ، للأسف ، تتوقف الأدلة ، في الغالب ، عند مستوى الانطباع ، أو التعامل مع هذه المسألة كمسلمة مفروغ منها ، من غير العمل ميدانياً على تحديد وتشخيص مقدار هذا التدني ومحدداته وبلاء البيانات والمعلومات المتعلقة به العناية الكافية جمعاً وتحليلاً ونشراً .

ولعل من البحوث ، القليلة التي حاولت الوقوف على مقدار تدني التحصيل الدراسي لدى طلبة جامعة الملك عبدالعزيز ، مقاساً بالرسوب في المقررات والمعدل التراكمي للتخرج ، ما قام به الباحث وآخرون (١٤١٨هـ) ،حيث أظهرت نتائج البحث أن أكثر من ثلثي (٧٢%) طلاب وطالبات الجامعة المنتظمون يتخرجون بسابق

خـــبرة أو تجربة رسوب فيما درسوه من مقررات ،وأن أكثر من نصفهم (٥٠,٧%) يـــتخرجون بـــتقدير عـــام " جيد" [١٠١]. مع ملاحظة أن هذا التقدير كان هو الأدنى المســـموح بـــه للتخرج عنـــد جميـــع معلومـــات هذا البحـــث ، حيث تغير الوضع لاحقاً ، وأصبح التخرج بتقدير" مقبول " ، مسموحاً به .

وفي إطـــار البحث عن أسباب عدم توافق مخرجات التعليم العالي مع سوق العمل ، جـــاءت نـــتائج البحث الميداني للقحطاني (١٤١٨هـــ) لتؤكد أن من بين أهم العوامل المسهمة في عدم ملاءمة خريجي الجامعات لمتطلبات القطاع الخاص في المملكة ، كما يراها مسؤولو التوظيف بهذا القطاع ، ضعف التأهيل التخصصي ، وضعف القدرة التحليلية ، وضعف القدرات التطبيقية ، وضعف القدرة على الابتكار[١٠٢].

٢- القصور في تعزيز القيم والاتجاهات الإنتاجية

كشفت الدراسة الخاصة بمشكلات النظام التربوي بأقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط قائمة طويلة من القضايا والمشكلات ذات الصلة بالكفاءة النوعية الداخلية بهذا الـــنظام ، لعـــل من أبرزها في هذا المقام ، ما انتهت إليه من أن التعليم في هذه الأقطار يعزز قيم واتجاهات غير دافعة للتنمية والإنتاج مثل السلبية ، والإتكالية ، ،والراحـــة ، والاستهلاكية ، والأنانيـــة ، والإقليمية ، والواسطة ، والمحسوبية [١٠٣].

وعـــلى الرغم من مضى ما يزيد عن عقد ونصف من الزمن على ما أظهرته نتائج الدراسة آنفة الذكر إلا أن مثل تلك القيم والاتجاهات المعيقة للتنمية والإنتاج لا زالت تتجســـد ، وإن كانـــت بدرجـــة أقل ، في مخرجات التعليم العالي في المملكة العربية الســـعودية ، إذ جـــاءت نتائج إحدى الدراسات الميدانية الحديثة (١٤١٨هـــ) والتي شملـــت عيـــنة بحثها ١٢٠فرداً من مسؤولي التوظيف بأكبر من ١٠٠٠شركة سعودية تـــزاول أنشطة متنوعة ومختلفة ، لتشير نتائجها إلى أن خريجي الجامعات العاملين لدى القطاع الخاص يمكن منحهم درجة تتراوح ما بين الجيد جداً والجيد عند تقويم سلوكهم

من حيث الانضباط ،والمواظبة، والإنتاجية، واحترام أنظمة المنشأة ،والتعاون مع الزملاء والرؤساء ، وإمكانية الاعتماد عليهم [١٠٤]، هذا وينبغي الحذر في تعميم هذه النتائج على خريجي الجامعات العاملين لدى القطاع العام ، وذلك لاختلاف بيئة العمل في القطاعين من حيث الحزم والمراقبة وتنفيذ الأنظمة ونحوه ، إذ كل ذلك يميل ، في الغالب ، لصالح القطاع الخاص .

٣- أسباب تدني الكفاءة الداخلية النوعية

وعند البحث عن الأسباب المؤدية ، أو المرتبطة بتردي الكفاءة النوعية للنظام التعليمي ، نجد أن اللوم يلقى ، عادة ، في الدول العربية ، على الزيادة الضخمة في الالتحاق بالتعليم العالي ، دون زيادة مواكبة في الإمكانات ، لكن هناك من يرى – وهو محق – إن الزيادة في الالتحاق مع قصور الإمكانات لاتكفي وحدها لتفسير تردي نوعية التعليم العالي العربي ، ويذهب إلى أن ذلك نتيجة تضافر عوامل كثيرة ، يأتي في مقدمتها العوامل السياسية [١٠٥].

ويحدد الخضير (١٤١٩هـ) الأسباب الكامنة وراء انخفاض الكفاءة الداخلية للتعليم العالي في المملكة العربية السعودية بالتالي : عدم انضباط الطلاب وعدم التزامهم نحو تأدية واجباتهم الجامعية خاصة في بعض الكليات النظرية ، عدم الجدية في مراقبة الطلاب من قبل مؤسسات التعليم العالي ، الاستمرار في دفع المكافأة المادية للمقصرين دراسياً ، السياسات المتساهلة تجاه القبول في الجامعات ، عدم وجود الإرشاد الأكاديمي الجيد للطلاب ، عدم وجود اختبارات قبول ذات فعالية ، عدم قيام بعض أعضاء هيئة التدريس بمسؤولياتهم تجاه العملية التعليمية ، ارتفاع عدد الطلاب في الشعب ، عدم وجود الكتاب الجامعي المناسب غير المغترب في محتواه في الكثير من الجامعات ، تدني القدرة الاستيعابية لبعض مرافق الجامعات والكليات ، خاصة الأقسام العلمية [١٠٦]. ويضيف البعض لها استمرار استخدام الأسلوب التقليدي في التدريس من حيث حشو

أذهان الطلاب بالمعارف والمعلومات الكثيرة دون تنمية مهارات التحليل والاستنباط ، وعدم ارتباط البرامج بالواقع المعاش ، وضعف التدريب العملي [١٠٧].

ثانياً : انخفاض الكفاءة الخارجية

يقصد بالكفاءة الخارجية مدى قدرة النظام التعليمي على تلبية متطلبات التنمية بجميع أوجهها بما تحتاجه من القوى العاملة المتعلمة والمدربة [١٠٨]، وما يحتاجه المجتمع من بحوث واستشارات وخدمات ، فهي متعلقة بانطباق كم أو كمية مخرجات التعليم وكيفيته أو مواصفاته ونوعيته على الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع ، وبالتالي فإن مؤشرات المشكلات المتعلقة بها يمكن أن تأخذ الجانبين معاً أو أحدهما ، فالنظام التعليمي الذي يزود المجتمع بمخرجات لا يحتاجها حتى وإن كان مستوى إعدادها جيداً، أو بمخرجات يحتاجها لكن مستوى إعدادها متواضع فإنه بهذا يهدر موارده وموارد مجتمعه بل قد يعيق تنميته.

إن الإحساس بعدم تلبية النظم التعليمية في دول الخليج العربي لاحتياجات التنمية أصبح سائداً بحيث يكاد يكون بديهياً [١٠٩]، وعلى مستوى المملكة انتقدت خطتي التنمية الخامسة والسادسة تدني مستوى الكفاءة الخارجية للتعليم العالي [١١٠]،وجاءت نتائج البحوث والدراسات النظرية والميدانية لتؤكد هذا التدني وتظهر مؤشراته وخطورته .

١- مؤشرات انخفاض الكفاءة الخارجية الكمية

أظهرت دراسة الرشيد والبعادي (١٤١٥هـ) إن أعداد خريجي الكليات النظرية فاضت عن حاجة السوق في دول الخليج العربية إلى الحدّ الذي جعل بعضهم يزاولون أعمالاً وظيفية لاتناسب تخصصاتهم، في حين يوجد نقص حاد في أعداد المواطنين الجامعيين في التخصصات العلمية مما أدى إلى الاستعانة بالعمالة الأجنبية لمقابلة هذا النقص [١١١].

ولعـــل من المفارقات ، أن توزيع الطلبة على تخصصات مرحلة البكالوريوس في المملكة يسير باتجاه معاكس للتوقع ، ومخالفاً لما تتطلبه التنمية المنشودة ، إذ زادت نسبة الطلـــبة في الدراســـات الإنسانية والاجتماعية من ٥٩,٢% في عام ١٤٠٥هـــ إلى ٧٧,٣% في عام ١٤١٦هـــ ، في الوقت الذي انخفضت فيه نسبة الطلاب في العلوم الطبية من ٩,٤% إلى ٢,٧% ، ونسبة طلاب العلوم الطبيعية من ٨,٢% إلى ٦,٥% ، ونسبة طلاب العلوم الزراعية من ٣% إلى ١,٤% وذلك لنفس الفترة السابقة [١١٢]. وهناك وجه اختلال آخر يعاني منه هيكل الالتحاق بالتعليم العالي في المملكة ، كحال بقـــية الـــبلدان العربـــية. فقياساً بالدول المتقدمة ، وحتى بمجمل الدول النامية ، يزيد الالـــتحاق بمـــرحلة الدرجة الجامعية الأولى (البكالوريوس أو الليسانس) في الدول العربـــية عـــلى حساب التعليم العالي الأقصر مدة ، والذي يتم عادة في معاهد التعليم العالي الفنية أو في الكليات التقنية والفنية التي تمنح درجة الدبلوم [١١٣].

كمـــا بـــدأت تظهـــر على السطح مشكلة بطالة بعض خريجي التعليم العالي في المملكـــــة ، وإن كان البعض يعتبرها عرضاً بلا مرض ، بحجة إن معدل نمو الاقتصاد الســـعودي قـــادر عـــلى إيجـــاد فرص عمل متجددة هذا من ناحية ، واتساع الطاقة الاســـتيعابية للقطـــاع الخاص الذي يعمل به نحو ستة ملايين نسمة، معظمهم من غير السعوديين من ناحية أخرى . كل ذلك يؤكد ، من وجهة نظر هذا البعض ، أن فرص العمـــل الـــتي تنتظر القوى العاملة السعودية هي ، في مجملها ، أكبر من عدد خريجي التعلـــيم العالي في المملكة [١١٤]. لكن السؤال الذي يبقى مطروحاً إلى متى تستمر هذه المشكلة (البطالة بين الجامعيين) " عرض بلا مرض " والواقع يشهد بتفاقمها يوماً بعد يوم ؟!

ومـــن مؤشرات انخفاض الكفاءة الخارجية الكمية للتعليم العالي في المملكة صغر قاعدتـــه الاســـتيعابية، فنسبة المقيدين من الطلبة السعوديين في التعليم العالي إلى عدد الســـكان الســـعوديين في سن التعليم العالي منخفضة ، إذ بلغت حوالي ١٤% وفقاً

لتعداد السكان لعام ١٩٩٢م [١١٥]. وفي المقابل نجد أن هذه النسبة لنفس الفترة تقريباً (١٩٩١م) بلغت ١٨,٨% على المستوى العالمي ، و ٤٠,٢% على مستوى البلدان المتقدمة ، و ١٤,١% على مستوى البلدان النامية [١١٦]. هذا في الوقت الذي يؤكد فيه منظري إصلاح التعليم العالي في الوطن العربي على ضرورة أن لاتقل هذه النسبة عن ٢٥% لضمان الحدّ الأدنى للانطلاق والمنافسة في عالم القرن الحادي والعشرين [١١٧].

٢- مؤشرات انخفاض الكفاءة الخارجية الكيفية

يقصد بها المؤشرات المتعلقة بتدني أو عدم ملاءمة نوعية إعداد وتأهيل مخرجات التعليم العالي من القوى البشرية لمتطلبات سوق العمل من ناحية ، والمتعلقة بتدني نوعية إسهامه البحثي والخدمي في مختلف ميادين تنمية المجتمع ومقابلة احتياجاته التدريبية وحلّ مشكلاته الاجتماعية والاقتصادية ، بصفة العموم ، من ناحية أخرى .

ففيما يتعلق بمدى ملاءمة المخرجات البشرية ، يسود انطباع عام لدى مسؤولي القطاعين الحكومي والخاص في دول الخليج العربي أن التعليم العالي بها لم يحقق النجاح المرجو منه في تزويد قطاعيهما بنوعية من المخرجات البشرية يتوفر لها على الحدّ المناسب من الإعداد والتأهيل العلمي والعملي والالتزام القيمي [١١٨]،وهذا ما أكدته العديد من البحوث والدراسات الميدانية .

ففي إطار البحث عن أبرز متطلبات القطاع الخاص فيمن يتقدم للعمل به من خريجي التعليم العالي في المملكة ، ومدى توافر هذه المتطلبات في هؤلاء الخريجين ، جاءت نتائج القحطاني (١٤١٨هـ) لتظهر أن هذا القطاع يهتم بالمؤهل ثم التدريب ثم الخبرة ثم اللغة الإنجليزية ثم القدرة على استخدام الحاسب الآلي ، في الوقت الذي تبين أن توافرها لدى خريجي الجامعات قليل أو لاتتوافر لديهم البتة فيما عدا توافر المؤهل فإنه متحقق بدرجة جيد [١١٩] .

وبتحليل البيانات المرتبطة بأسباب عدم قبول سوق العمل السعودي لمخرجات التعليم الجامعي في المملكة، جاءت نتائج بحث التركستاني (١٤١٨هـ) الميداني لتظهر أن أهم أربعة أسباب ، حددها رجال الأعمال في عينة بحثه ، تؤدي إلى عدم قبول السوق لمخرجات التعليم العالي هي : عدم توافر الخبرات العملية لدى الخريج الجامعي، عدم إجادة الخريج الجامعي للغة الإنجليزية ، المناهج التعليمية في الجامعات لا تتناسب مع احتياجات سوق العمل السعودي ، الجامعات لاتقوم بتدريب الطلاب وتأهيلهم للعمل في القطاع الخاص [١٢٠].

أما على صعيد البحث العلمي وخدمة المجتمع ، فيكاد يجمع المختصون على أن وظائف التعليم العالي بشكل عام والجامعي بشكل خاص ، يمكن حصرها في ثلاث وظائف رئيسة هي : التدريس ، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع . وإن هذه الوظائف لها صبغة تكاملية ، والعلاقة بينها علاقة جدلية ، لكن الملاحظ إن وظيفة التدريس في الدول العربية تطغى بشكل واضح على الوظيفتين الأخريين .

فعلى مستوى البحث العلمي ، فإن نوفل (١٩٩٢م) يصف حاله ،فيقول : " البحث العلمي أحد الأهداف المعلنة للتعليم العالي العربي ، وأحد المعايير التي يؤخذ بها في تعيين وترقية أعضاء هيئة التدريس، ومع ذلك لم تترجم الجامعات العربية هذا الهدف إلى واقع وإجراءات واضحة ، فلم تخصص له ميزانيات وإمكانات كافية ، ولم توضع له سياسات واضحة ، تحدد أولوياته وتوجه نشاطه . ولايوجد إهتمام كبير بمتابعته و تقييمه أو بالإفادة منه وتطبيقه . فالجامعات العربية تركز اهتمامها على " التدريس " ، ولا يزال " البحث العلمي " بالنسبة لها نشاطاً هامشياً ، وإن بدأت في الظهور أخيراً بعض المؤشرات للاهتمام بالبحث العلمي " [١٢١]. ويضيف عمار (١٩٨٢م) في معرض انتقاده لقيمة المردود العلمي للبحوث العلمية التي تقوم بها الجامعات العربية ، إن بحوث هذه الجامعات على مختلف مستوياتها ، وفي معظم مجالات التخصص، في مجملها لا تمثل بحوثاً متكاملة ، أي أنها ليست منبثقة من السعي إلى مشكلة أو تطوير عمل معين تقتضيه جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية [١٢٢].

وعـــند الحديث ، تحديداً ، عن واقع البحث العلمي في جامعات دول الخليج العربي ، يلاحظ أن الأمر لا يختلف كثيراً عن سابقه ، أي الواقع العربي ، إذ يذهب فهمي (١٤١٣هـ) إلى القـــول : إن جامعـــات تلك الدول اهتمت بوجه خاص بعملية التدريس والإعداد ، وتركت بدرجة كبيرة قضايا البحث والتطوير، واهتمت ، في الغالب ، بالبحوث الأساسية داخل جدران مختبرات كلياتها أو مراكز البحوث فيها ، مما جعل كثيراً من مشكلات المجتمع لا تصل إلى الجامعات أو تجد الفرصة للبحث والدراسة . وقد أدى ذلك إلى فصل عميـــق بين التعليم الجامعي والبحث التطبيقي أثر بدوره في درجة مساهمة الجامعة في التنمية والتقدم التقني [١٢٣].

وفـــيما يتعلق بخدمة المجتمع ، خاصة على مستوى المساهمة المباشرة في تدريب وإعادة تدريـــب الكفاءات البشرية ، وتقديم الاستشارات ، والانفتاح على مؤسسات الإنتاج في المجـــتمع ، نجد أن كل الدلائل والمؤشرات تشير إلى أن العلاقة التي تربط الجامعات الخليجية بمجتمعاتها وبمؤسسات الإنتاج بها مازالت ضعيفة .

ففـــي الدراســـة الميدانية التي قام بها فهمي (١٤١٣هـــ) بتكليف من مكتب التربـــية العـــربي لـــدول الخلـــيج ، بشـــأن التعرف على سبل التعاون بين الجامعات والمؤسســـات الإنتاجـــية لأعضـــائه ، تـــبين وجود تعاون ليس بالكبير بين الجامعات ومؤسسات الإنتاج ،وأن معظم هذا التعاون يتم في مجال تنظيم وتنفيذ البرامج التدريبية ثم الخدمـــات الاستشارية ، ثم البحوث العلمية والتطبيقية [١٢٤]. هذا ولعل تدني نسبة المؤسســـات الإنتاجية التي تجاوبت مع الباحث يحمل في طياته دلالة خطيرة – وهذا ما لمســـه صـــاحب الدراسة – إذ لم يُعد استبانه دراســـه غير ٢٦,٥% من المؤسسات المبحوثة ، أي مايساوي ١٨ مؤسسة من العينة البالغة ٨٦ مؤسسة ، وشاهد الخطورة هنا أن ذلك من المرجح أن يكون مؤشراً على أحد أمرين : إما أن المؤسسات الإنتاجية لا تهتم بقضية العلاقة بينها وبين الجامعات ، أو أن هذه المؤسسات لا تقيم أي علاقـــة بالفعـــل ، وكلا الأمرين ينبئان عن ضعف الصلة بين الجامعات ومؤسسات الإنتاج في

دول الخليج [١٢٥]. وكشفت دراسة ميدانية أخرى قام بها السنبل وعبدالجواد(١٤١٤هـ) بتكليف من مكتب التربية العربي لدول الخليج ، بشان التعرف على الأدوار المطلوبة من جامعات دول الخليج العربية في مجال خدمة المجتمع، عن أن مديري الجامعات ، في دول المكتب ، غير راضين عما تقوم به جامعاتهم في مجال خدمة المجتمع ، وأن دور مراكز خدمة المجتمع والتعليم المستمر في هذه الجامعات في تقديم استشارات لمؤسسات المجتمع أو القيام بدراسة لصالحها يّعد دوراً محدوداً للغاية ، وأن نسبة كبيرة من الكليات النظرية والعملية لا تقوم ببحوث أو دراسات لصالح مؤسسات المجتمع ، وأن كانت الكليات العملية أفضل حالاً من الكليات النظرية في هذا المجال ، وأن دور الكليات في توعية وخدمة أبناء المجتمع الأقل حظاً من التعليم (الأميون – الفلاحون – العمال البسطاء) والأكثر احتياجاً للتوعية وللخدمة العامة يُعد دوراً هزيلاً للغاية[١٢٦]، ويتوقع الباحث أن دور الجامعات في خدمة المجتمع – على الأقل على مستوى الجامعات السعودية – في طريقه للتحسن بعد أن أُلزمت جميع الجامعات لاحقاً بإنشاء عمادات مستقلة لخدمة المجتمع والتعليم المستمر .

٣- أسباب انخفاض الكفاءة الخارجية

يمكن تقسم الأسباب المؤدية إلى أو المسهمة في عدم ملاءمة مخرجات التعليم العالي من القوى البشرية لسوق العمل في المملكة ، إلى قسمين : أسباب متعلقة بالنظام التعليمي نفسه ، وأسباب متعلقة بالأنظمة الاجتماعية الأخرى . مع ملاحظة أن هناك ترابطاً وتداخلاً قوياً بين القسمين .

فالأسباب المتعلقة بنظام التعليم العالي نفسه كثيرة ومتنوعة لعل أبرزها : عدم الأخذ الكافي بمبدأ إخضاع عملية توزيع الطلبة بين التخصصات لاحتياجات سوق العمل ، أي أن عملية التوزيع تخضع في مجملها للطلب الاجتماعي وإمكانات الأقسام والكليات القائمة ، وعدم إشراك قطاع العمل في تحديد سياسة القبول ووضع المناهج الدراسية ، ومحدودية الإرشاد والتوجيه المهني والأكاديمي للطلاب ، والاعتماد بدرجة كبيرة على

أسلوب التلقين في التدريس ، وضعف الاعتماد على التعليم التطبيقي ، وغلبة اللفظية في التدريس ، وعدم الاعتماد على التعليم التعاوني ، وقلة الاهتمام بتنمية القدرة على الإبداع والابتكار ، ومحدودية أو عدم إلمام الخريج باستخدام الحاسب الآلي ، وقلة أو عدم إجادة الخريج للغة الإنجليزية ، وضعف الضوابط الأكاديمية الضامنة للجودة أو التميز [١٢٧].

أما الأسباب المتعلقة بالأنظمة الاجتماعية الأخرى ، فهي الأخرى كثيرة ومتنوعة ، ويأتي في مقدمتها الأسباب المتصلة بنظام التوظيف الحكومي ، و المكانة الاجتماعية المعطاة لخريج التعليم الجامعي، فالمكانة العالية التي منحها المجتمع للشهادة الجامعية والعمل على الحكومي على المستويين الوظيفي والاجتماعي ، من خلال اعتبارها ضمان للنجاح ، بدلاً من أن تكون دالة محتملة للنجاح ، وحددت الرتب والرواتب على أساسها وتبع ذلك الاحترام الاجتماعي المعطى لحاملها لا لعلمه وأدائه في العمل بل لشهادته . هذه النظرة جعلت هناك إقبالاً بل وتكالباً كبيراً على التعليم الجامعي من القادين وغير القادرين ، وأُجبرت مؤسساته على استقبال أعداد كبيرة منهم تفوق طاقتها الاستيعابية وإمكاناتها البشرية والفنية وقبولهم في تخصصات الحاجة إليها محدودة ، مما أدى إلى ضعف كفاءتها الداخلية والخارجية [١٢٨]. وفي تفسيره الارتفاع في نسب وأعداد خريجي الدراسات النظرية في الجامعات السعودية ، يقدم البازعي (١٤١٨هـ) تعليلاً يؤكد النتائج السلبية لسياسة التوظيف الحكومي في المملكة على الكفاءة الخارجية، إذ يعزو هذا الارتفاع إلى تفضيل هؤلاء الخريجين العمل في القطاع الحكومي – الموظف الأكبر لهم – نظراً لوجود نمط موحد للأجور به – سلم رواتب الموظفين – قائم على تسعير مسمى الشهادة وعدد السنوات الدراسية اللازمة للحصول عليها ، وليس على مدى الحاجة إليها ومستوى تحصيل وأداء حاملها . ويمكن تبرير هذا السلوك باستخدام مفهوم العائد من التعليم ، فعند ثبات الأجر فإن السبيل المجدي ، لخفض الكلفة الخاصة (Private Cost) أي ما يتحمله الطالب وأسرته من التكاليف إلى أدنى حدّ ممكن ، وتعظيم الفائدة الخاصة

(Private Benefit) إلى أقصى حدّ ممكن ، يكون باختيار تخصصات احتمالات الفشل والإعـــادة فيها تقل لأدنى حدّ ممكن ، وبهذا المنطق تتصف اختيارات الطلبة للتخصصات النظرية بالعقلانية ، بينما ليست كذلك بالنسبة للمجتمع [١٢٩].

وتـــأتي ضـــمن الأسباب الهامة في هذا الصدد ، أي تدني الكفاءة الخارجية للتعليم العـــالي في المملكـــة، الاستجابة الإيجابية السياسية لشدةّ الطلب الاجتماعي على التعليم العالي ، غير المراعية ، بدرجة كبيرة ، الإمكانات البشرية والمادية لمؤسسات التعليم العالي وتحميـــلها فوق طاقتها ، ولا مراعية ، أيضاً ، لمتطلبات سوق العمل ، أي أن التوسع في القـــبول في التعليم العالي استخدم كوسيلة للاحتواء والإرضاء الاجتماعي على حساب البناء الاقتصادي .

أما على مستوى الأسباب المؤدية إلى أو المسهمة في تردي البحث العلمي ، فيرجعها الـــبعض ، بصفة أساسية إلى السياق المجتمعي القائم في البلدان العربية ، إذ يغلب عليه قلة الـــتقدير لـــلجهود المبذولة من أجل إنتاج المعرفة بوجه عام ، وإنتاجها من خلال البحث والـــتطوير بوجه خاص ، وما ترتب على ذلك من قلة التمويل ، وتدني نوعية الكفاءات العاملـــة في مجـــال البحث والتطوير ،حتى أصبح ضعف البنية المؤسسية لمراكزه ومعاهده أخطر عامل يحدّ من فعالية البحث والتطوير في البلدان العربية [١٣٠].

وقـــد لخص الدباسي (١٤١٨هـــ) أهم معوقات البحث العلمي في جامعة الملك ســـعـــود ، والتي أحسبها تنطبق في مجملها على بقية جامعات المملكة ، بالتالي : محدودية الميزانـــية المالـــية المخصصة لتمويل أنشطة البحث العلمي ، إحجام مؤسسات القطاعين الحكومـــي والخاص عن تمويل مشاريع البحث العلمي ، عدم وجود حوافز مادية وأدبية تحفـــز الباحثين على الأداء المتميز ، انصراف كثير من أعضاء هيئة التدريس عن البحث العـــلمي ، نـــدرة الفنـــيين الأكفاء القادرين على تشغيل وصيانة الأجهزة الحديثة، ندرة مســـاعدي الباحـــثين ، ندرة توافر الكفاءة الإدارية والكتابية ، محدودية مرونة اللوائح

النظامـــية ســـواء الإدارية أو المالية ، قلة اهتمام وسائل الإعلام المختلفة بفعاليات مراكز ومعاهد البحوث والتعريف بها وبما يمكن أن تؤديه للمجتمع من خدمات جليلة [١٣١].

أمـــا على مستوى الأسباب المؤدية إلى أو المسهمة في تدني خدمة المجتمع ، فينسبها البعض إلى قصور في رؤية بعض الجامعات السعودية لدورها تجاه ما يدور في المجتمع ، وما يخطـــط له مـــن متطلبات وتنمية [١٣٢]. كما أشارت نتائج إحدى الدراسات الميدانية ، المطبقة للكشف عن سبل التعاون بين الجامعات وبين المؤسسات الإنتاجية في دول الخليج العربـــية ، إلى أن الـــتطور السريع الذي شهدته بعض القطاعات الإنتاجية والمشكلات الـــناجمة عنه يفوق مستوى المساهمة التي يمكن أن تقدمها جامعات هذه الدول ، وبالمقابل بينـــت الدراســـة ، أن مؤسســـات الإنتاج تستعين ، بدرجة كبيرة ، بمؤسسات بحثية أو تدريبية أو استشارية أجنبية لحل مشاكلها والاستجابة لمتطلباتها[١٣٣] .

وتأسيســـاً على ماسبق ، فإن تحقيق نظام التعليم العالي في المملكة لدرجة عالية من الـــتعامل الإيجابي الفعال مع معطيات عولمة الاقتصاد مرهون أو مرتبط بدرجة قدرته على الـــتحرر مـــن مشكلات الكفاءة التعليمية ببعديها الداخلي والخارجي ، أي أن التحدي الـــذي يواجهه يتمثل في مدى قدرته على التوسع مع تحسين النوعية أو الجودة ، والقدرة السريعة على التكيف مع معطيات ومتطلبات العولمة عامة وشقها الاقتصادي الخاصة .

متطلبات وسبل تطوير التعليم العالي في المملكة في ضوء معطيات العولمة الاقتصادية

مـــن خـــلال مـــا سبق تناوله من طرح وتقصي عن ظاهرة العولمة بصفة عامة ، والعولمة الاقتصادية بصفة خاصة ، والمضامين التربوية لها ، ومشكلات التعليم العالي في المملكـــة المعيقة له عن التعاطي الإيجابي معها ، وأيضاً من خلال الوقوف على عدد من الوثائق والتقارير الهادفة إلى رسم وتحديد المعالم العامة للشكل والمضمون الذين ينبغي أن يكـــون عليهما التعليم العام والعالي في القرن الحادي والعشرين الميلادي على المستويين العالمي والعربي، والتي من بينها، على وجه التحديد، التقرير التلخيصي لمشروع منتدى

الفكـــر العربي عن مستقبل التعليم في الوطن العربي المنشور في عام ١٩٩١م بعنوان " تعليم الأمة العربية في القرن الحادي والعشرين (الكارثة أو الأمل) " والمتضـــمن محاولة جادة لصياغة تصور محدد لما ينبغي أن تكون عليه المؤسسة التعليمية في الوطن العربي في القرن الحـــادي والعشـــرين مـــن حيث أهدافها وهيكلها ومناهجها وإعداد معالمها وإدارتها وتمويـــلها [١٣٤]، وتقرير منظمة اليونسكو المعنون " التعليم ذلك الكنز المكنون " والذي تم اعـــتماده مـــن المؤتمر العام للمنظمة في عام ١٩٩٥م كأساس يمكن أن تهتدي به دول العـــالم عـــند القيام بالإصلاحات والتجـــديدات التربويـــــة والتعليمية للتعاطي مع مطالـــب وتحديـــات القـــرن الحادي والعشرين [١٣٥]، والتقرير المعنون " مراجعـــــة استراتيجية تطوير التربية العربية " الذي أعده عام ١٩٩٥م، بتكليف من المنظمة العربية للتربـــية والـــثقافة والعلوم ، الدكتور عبدالله عبدالدائم [١٣٦]. ووثيقة " إعلان باريس " التي تم اعتمادها في مؤتمر باريس للتعليم العالي الذي نظمته اليونسكو عام ١٩٩٨م ، والـــتي غطـــت الجوانب والمتغيرات المرتبطة بتجديد نظم التعليم العالي العالمي وتطويره للقرن الحادي والعشرين [١٣٧]، ووثيقة " مدرسة المستقبل " المقدمة للمؤتمر الثاني لوزراء التربية والتعليم العرب، المعقود في دمشق عام ٢٠٠٠م ، من قبل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلو م، والتي تضمنت عرضاً لخيارات ومؤشرات يمكن مراعاتها في التخطيط والإصـــلاح التعلـــيمي للمؤسســـة التعليمية لكـــي تكون أكثر توافقـــاً وملاءمـــة لخصوصية المجتمعات العربية في القرن الحادي والعشرين [١٣٨]، وكذلك بالوقوف على عـــدد آخـــر من البحوث والمراجع ذات الصلة [١٣٩]. تبين أن هناك حاجة ماسة إلى الشروع دون إبطاء في عملية جادة لإصلاح وتطوير التعليم العالي في المملكة تأخذ في الاعتبار العناصر التالية :

أولاً : على مستوى الفلسفة والأهداف

تمثل الفلسفة والأهداف المنطلقات الأساسية والموجهات الحاكمة للنظام التعليمي ومؤسساته ، لذلك ينبغي أن تنطلق عملية الإصلاح والتطوير من إعادة صياغة فلسفة

وأهداف النظام في المملكة على ضوء تعزيز الانتماء الديني والوطني للشاب السعودي، والاستنارة بالمبادئ والدعائم الأربعة لتربية القرن الحادي والعشرين المقترحة في تقرير منظمة اليونسكو (التعليم ذلك الكنز المكنون) وهي : التعلم للمعرفة، التعلم للعمل ، التعليم للعيش مع الآخرين ، ولتعلم لنكن، على أن تحقق هذه الأهداف مفهوم التعلم مدى الحياة .

وفي ضوء ذلك يمكن إعادة النظر في أولويات الأهداف وطبيعة العمل في مؤسسات التعليم العالي بما يحقق المتطلبات التالية :

١- العمل على تحويل مؤسسات التعليم العالي وعلى الأخص الجامعي من مؤسسات يغلب عليها الطابع التدريسي إلى مؤسسات تدريسية بحثية خدمية، من خلال تعزيز وظيفتي البحث العلمي وخدمة المجتمع .

٢- العمل على توسيع القاعدة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي ، بحيث تصل نسبة القيد بها من الفئة العمرية المقابلة في المجتمع (فئة ١٨-٢٣سنة) إلى ما لا يقل عن ٢٥% ، مع توفير الإمكانات اللازمة لضمان رقي النوعية .

٣- العمل على أن يكون البعد العالمي جزءاً أساسياً لما نضعه من أهداف وما نرسمه من خطط ، وما يستتبع من إجراءات تتصل بالمناهج والتخصصات واللغة واستخدام لوسائط وشبكات الاتصال، من منطلق الحكمة القائلة : " فكر عالمياً ونفذ محلياً ".

٤- دعم وتعزيز تطبيق مفاهيم الحرية الأكاديمية والاستقلالية المرتبطة بالمسؤولية والمساءلة .

٥- التركيز على تنمية مهارات التعلم الذاتي ، والتفكير العلمي ، والتفكير الناقد ، والتفكير الإبداعي ، والحس بالمسؤولية ،وفهم المتعلم لنفسه وحقوقه وواجباته ، وترسيخ ثقافة الشورى والديمقراطية .

٦- العمل على رفع نوعية التعليم الجامعي في جميع وظائفه ، من خلال تطبيق سياسة الاعتماد والتقويم الذاتي والخارجي لبرامجه وخدماته ، المبنية على أساس المعايير

الدولـــية المعترف بها ، واعتبار هذه السياسة بمثابة إجراء طبيعي وضروري لعمل مؤسســـاته . والعمل على تأسيس جمعية للاعتراف أو الاعتماد الأكاديمي ، تكون من ضمن مهامها الأساسية ، التأكد من تحقق الحدّ الأدنى من الكفاءة والجودة في برامجه ومخرجاته .

٧- العمل على تأهيل الخريج القادر ليس فقط على البحث عن عمل (JopSeeker) ولكنه القادر على خلق فرص لتوظيف نفسه (Job Creator).

٨- العمل على رفع الكفاءة الخارجية للتعليم العالي ، من خلال تحسين درجة ملاءمة وموائمة مخرجاته لمتطلبات سوق العمل .

٩- إيجاد أنماط جديدة للتعليم العالي ، وإفساح المجال ، بشكل أكبر لمشاركة القطاع الخـــاص في إقامـــة مؤسساته ، أي إفساح المجال للخصخصة ، من أجل تخفيف الضـــغط عـــلى الجامعات لمساعدتها لتحسين نوعية مخرجاتها من ناحية ، ولمقابلة الطلب المتزايد على التعليم العالي من ناحية أخرى.

ثانياً : على مستوى البنية والهيكل

تتصـــف بنـــية التعليم في المملكة ، لحدّ كبير ، بالتقليدية ومحدودية المرونة ، فهو بحاجة إلى :

١- إدخال أنماط جديدة من التعليم العالي كالجامعة المفتوحة ونظام الدراسة من خلال شبكة المعلومات (الجامعات الافتراضية) .

٢- السماح بتعدد نقاط الدخول والعبور أفقياً وراسياً ، وإعطاء الملتحقين حرية أكبر في الخروج ثم العودة إلى مؤسساته ، وإلغاء شرط القبول المرتبط بعدم مضي خمس سنوات على الحصول على الثانوية العامة .

٣- التوسع والاهتمام بمؤسسات التعليم دون الجامعية ، وتصحيح الانحراف المترتب عـــلى التركيز المغالى فيه على التعليم الجامعي ، في الوقت الذي يحتاج فيه سوق العمل إلى الكفاءة الفنية الوسيطة والتي تُعد عادة في المؤسسات دون الجامعية .

٤- السماح للطالب بالتسجيل في أكثر من تخصص ، دون إلزامه بالتحويل ، ومنحه فرصة الاستفادة من المقررات المشتركة والاختيارية في حساب عدد وحدات التخرج .

ثالثاً : على مستوى التخطيط

يكتسي التخطيط الاستراتيجي المستقبلي للتعليم أهمية خاصة في هذا العصر ، لما يتصف به من سرعة التطور والتغير والتحول ، و مانتج عنه من سوء توافق بين المؤسسات ومتطلبات هذا العصر . ولن تُحسن الجامعات السعودية سرعة التكيف مع مستغيرات العصر ما لم تحسن توقع الحوادث والتغيرات ، وفي سبيل تحقيق ذلك ينبغي عليها الأخذ بأمور عدّة لعل من أهمها ما يلي :

١- الأخذ بنظام التخطيط المرن من خلال تطوير نظام إداري ومعلوماتي متكيف ، يتصف بالقدرة على التعامل مع ما سيحدث في المستقبل ذهنياً وإجرائياً وإدارياً ، إذ مواجهة المستقبل وتحدياته تعني " التكيف السريع أو الموت البطيء " وهذا يتطلب إعادة النظر في الأنظمة البيروقراطية القديمة وطرح نماذج تلائم المتوقع وغير المتوقع[١٤٠] .

٢- وضع برنامج زمني للعمل في المستقبل ، بحيث تضع كل جامعة خطة خمسية موزعة على مراحل زمنية ،تجرى في نهاية كل منها تقويماً لما أنجز ولم ينجز ، وإن تضّمن التزامها في وثائق رسمية معلنة ، وإن تحدد فيها آليات التنفيذ والمحاسبة .

٣- تحليل الطلب على الوظائف ،وهو طلب مشتق من الطلب على الإنتاج ، مع الأخذ في الاعتبار الأبعاد العالمية والهرم الوظيفي للدولة ومؤسسات القطاع الخاص .

٤- تحليل معدل النمو السكاني والطلب على مراحل التعليم المختلفة .

رابعاً : على مستوى التخصصات

ينبغي إعطاء أولوية لمراعاة وتحقيق المتطلبات التالية :

١- ضـــرورة إعـــادة النظر في توزيع التخصصات القائمة في مؤسسات التعليم العالي وعلى الأخص الجامعي بما يتواكب مع احتياجات التنمية ومتطلبات سوق العمل المتجددة .

٢- التوســـع في التخصصات ذات الصلة بالصناعات البتروكيمائية ، من منطلق أن المملكـــة تمتلك فيها ميزة نسبية وخبرة جيدة ، وتمثل نحو ٢٥% من صادراتها ، والتي من المتوقع أن يزيد الطلب العالمي عليها نتيجة خفض التعريفات الجمركية ، وإزالـــة الحواجز غير الجمركية ، إضافة إلى ما تشهده هذا الصناعات من توسع على المستوى الكمي والكيفي ، في الوقت الذي لاتزال فيه مجمل هذه الصناعات بالمملكـــة ، في طـــور الصـــناعات البتروكيميائية الأساسية، ولم تتجه كثيراً نحو البتروكيماويات الوسيطة والنهائية ، إلا في عدد محدود منها كصناعات البلاستك والـــزيوت والمـــنظفات [١٤١]. كمـــا أن نســـبة السعوديين في قطاع الصناعات الكيماوية لاتزيد عن ١٤,٥%[١٤٢] .

٣- التركـــيز على تخصصات علوم المستقبل والتي من أهمها ما يلي : الإلكترونات ، الكيمـــياء الحيوية ، الهندسة الوراثية ، الحاسب الآلي ، المعلومات والاتصالات ، تكنولوجيا الطاقة المتجددة (الشمسية ، المائية ، الهوائية) .

٤- الأخـــذ بمفهـــوم الاختصاص متعدد الأوجه ، دون أن يعني ذلك تخريج أفراد لا اختصاص لهم، وكذلك الأخذ بنهج الدراسات المشتركة بين أكثر من اختصاص تحقيقاً لمبدأ المرونة في مقابلة التغير والتحويل في فرص العمل .

٥- المراجعة الدورية المنظمة للتخصصات التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي، وعلى الأخص الجامعات، في ضوء المعطيات الراهنة والمستقبلية للتنمية وسوق العمل .

خامساً : على مستوى المناهج والمحتوى

يصـــعب الحديـــث تفصيلاً عن الإصلاحيات المرغوبة في المناهج ومحتوى التعليم العالي لكثرتها وتشعبها ، لكن يمكن توضيح سمات التغير المطلوب على مستوى فلسفة إعدادها ومتطلباتها ،والتي تتبلور أهمها في التالي :

١- إن إعـــداد وتصـــميم المـــناهج ينبغي أن يتم بمشاركة واسعة من فئات المجتمع بكل تنظيماته وهيئاته .

٢- ينـــبغي أن يكون المنهج الجامعي في المقام الأول دليلاً للتعلم الذاتي المستمر ، واقتران مضمونه بمنهجيات التطبيق في حل المشكلات .

٣- أن يكـــون مضـــمون التعلـــيم مرناً ، بحيث يكون سريع الاستجابة للموضوعات والتخصصات الجديدة المطلوبة .

٤- أن يصبح العمل جزءاً من برامج التعليم الجامعي من خلال تخصيص مساحات أوسع للنشاطات العملية والتجارب التطبيقية والتوسع في استخدام أسلوب التعليم التعاوني الذي أتضح أنه أحد أهم السبل المساهمة في تهيئة الطالب لسوق العمل بعد التخرج .

٥- إيـــلاء عـــناية قصوى لتحسين نوعية المحتوى إذ إنه مطلب ملح للتعامل الإيجابي مع متغيرات العولمة ومواجهة تحديات المنافسة في السوق العالمية المفتوحة .

٦- الاهـــتمام بتعلـــيم اللغـــات الأجنبية وبالأخص الإنجليزية بوصفها قنوات ووسائل الاتصال بالعالم الخارجي والحضارة الإنسانية .

٧- جعل الكمبيوتر أو الحاسب الآلي – لغة القرن الحادي والعشرين – مادة أساسية في جميع خطط ومناهج التخصصات العلمية في مؤسسات التعليم العالي.

٨- التوســـع بالمعارف العلمية الحديثة في محتوى المناهج والتركيز على المجالات الأساسية لمجتمع القرن الحادي والعشرين ، والمتمثل أهمها في : موضوعات المعلوماتية ،والبيئة ، وعلوم الاتصال .

٩- التركـــيز على منظومة القيم الدينية والأخلاقية والوطنية لمواجهة التغيرات الناجمة عن التطور العلمي والتكنولوجي .

١٠- تضـــمين محتوى بعض المناهج المعلومات والخبرات اللازمة عن الكيانات والتكتلات الاقتصـــادية والشركات عابرة القارات التي ستصبح بالنسبة لمخرجاته سوقاً يتعاملون في ساحتها ،ومجتمعاً يعيشون وسطه ويتنافسون فيه ومعه .

سادساً : على مستوى تقنية التعليم والتعلم

إن ترقـــية محتوى التعليم تستدعي تجويد وتجديد طرائق ووسائل تعلمه ، وتكتسي تقنـــيات التعـــلم والتعليم الحديثة أهمية خاصة في هذا العصر ، الذي أصبح الانفجار المعـــرفي والـــثورة التكنولوجـــية من أبرز سماته ، إذ الاستعانة بتقنيات التعلم والتعليم الحديـــثة سوف يتيح إمكانات أفضل من حيث اختصار وقت الدراسة ، تبسيط المعرفة وإيصالها وملاحقتها ، والحصول على المعلومات ، والتدريب على المهارات ، وخفض الإنفـــاق ، لذا ينبغي أن تولي مؤسسات التعليم العالي هذا الجانب أهمية جيدة ، وذلك من خلال التالي :

١- الاستثمار الفعال لأدوات التكنولوجيا الحديثة ليس فقط في عمليات تحسين نوعية التعليم وتقنياته وطرائقه، ولكن أيضاً لتوسيع المعرفة ، وتحقيق التعلم مدى الحياة ، ويـــأتي قبل ذلك ، على كل حال ، ضرورة توفير معدات وتجهيزات البنى التحتية اللازمة لتحقيق ذلك .

٢- إبـــراز ودعم دور الحاسب الآلي كوسيلة تعليمية وتشجيع إنتاج البرامج التعليمية المنـــتجة عـــلى الأقـــراص المدمجة (CD)، والتوسع في إقامة واستخدام شبكات المعلومات والاتصال .

٣- اعتـــبار اســـتخدام تقنيات التعلم والتعليم إحدى الكفايات الأساسية لعضو هيئة الـــتدريس بمؤسسات التعليم العالي ، وإعطاء أولوية لتأهيل من لايمتلك مثل هذه الكفاية .

سابعاً : على مستوى الإدارة

العمـــل عـــلى تطبيق إدارة الجودة الشاملة ومعايير الجودة في الجامعات السعودية، حيث إنها من الأساليب التي أكد الواقع فضلها في تحسين الأداء والنتائج الجامعية بكفاءة أفضـــل ، ومـــرونة أعلى ، وفعالية أكبر ، فهي تهتم باعتبار الجودة جزء رئيساً من عمل واســـتراتيجية الجامعة ، والتركيز على الطلاب والمستفيدين ، واعتبار كل فرد في الجامعة

أو الكلـــية مســـؤولاً عن الجودة ، وتطبيق فلسفة التحسينات المستمرة ، وقياس الجودة بصـــفة مســـتمرة ، والاهـــتمام بالتدريب المستمر في جميع الوظائف الجامعية ، ومنـــع الشـــعارات والتركيز على الإنجازات والحقائق ، وإلغاء الحواجز في الاتصال بين العاملين والقيادات ، وبناء شبكة معلومات متطورة،والاهتمام بالتعلم الذاتي ،والاهتمام بالتخطيط الاستراتيجي ، وتوسيع قاعدة المشاركة في اتخاذ القرارات.

ثامناً : على مستوى البحث العلمي والدراسات العليا

في ضـــوء مـــا يعانيه البحث العلمي في المملكة من تدني نوعيته وكمه ومحدودية ارتـــباطه بواقع المجتمع واحتياجاته ، في الوقت الذي تشتدُّ الحاجة له ، لأنه هو أساس التنمية والتقدم العلمي والتكنولوجي ، بجانب إن عولمة سوق المعرفة تزيد من أزمة العلم والبحـــث في الـــبلدان النامـــية اســـتحكاماً وذلك من خلال سيطرة البلدان المتقدمة والشـــركات العملاقـــة مـــتعددة الجنسية على حقوق " الملكية الفكرية " وفقاً لنظام التجارة العالمي الجـــديد ، كل ذلك ، بالتأكيد يجعـــل من الضروري إحـــــداث نقلة نوعيـــة في سياساته وممارساته في الجامعات السعودية، ولعل الأخذ بالاقتراحات التالية أمر أساسي لتحقيق ذلك .

١- وضع استراتيجية شاملة للنهوض بالبحث العلمي في جامعات المملكة ، والسعي الجاد لتوفير المستلزمات البشرية والمادية اللازمة لذلك .

٢- إعطاء أولوية للبحوث التطبيقية التي تعالج مشكلات الإنتاج .

٣- تشجيع البحوث التعاقدية التي تنجزها الجامعة لحساب القطاع العام والخاص .

٤- إيجـــاد آلـــية مناســـبة تضمن توظيف نتائج البحوث العلمية لأغراض التنمية وخدمة المجتمع .

٥- دعم وتشجيع البحوث في مجال التعليم العالي ذاته ، وتشجيع البحوث المتداخلة بين التخصصات .

٦- تفعيل وتنشيط حركة ترجمة الكتب والدوريات العلمية .

٧- الـــنهوض بالدراسات العليا في كافة التخصصات ،ومع أنه من الضروري أن تتطلع كـــل جامعة إلى تحقيق التميز ، إلا أنه لا يمكن لأي منها أن تطمع في تحقيق التميز في كل المجالات ، من هنا تزداد أهمية العمل على جعل كل جامعة متخصصة ومتميزة في جانـــب أو أكـــثر لتجنب تهميش بعض الجامعات، ولتعزيز إمكانية بلوغ التميز عن طريق توزيع المهام وتركيز الجهود والدعم بين الجامعات.

٨- الاهتمام بالدرجات العلمية المهنية (ماجستير ودكتوراه مهنية) وتيسير الحصول على درجات مقابل الأنشطة أو الدراسة المتعلقة بالعمل .

٩- إنشاء مركز بحوث متخصص في دراسات العولمة ، في إحدى الجامعات ، يتكون من باحثين وأعضاء هيئة تدريس يُستقْطَبُون من مختلف التخصصات في الكليات ، ويقدم دراســـات علـــيا لمـــن لديه اهتمام في بحث القضايا والمشكلات ذات الصلة بالعولمة بإبعادهـــا المـــتعددة . مع ملاحظة أن فكرة إقامة مثل هذا المركز قد أخذت به بعض الجامعات مثل جامعة وريك (University of Warwick) في بريطانيا .

تاسعاً : على مستوى خدمة المجتمع

يمـــثل اهتمام الجامعات بخدمة مجتمعاتها أهم مبررات الإنفاق عليها ، وعاملاً مهماً من عوامـــل احـــترام الـــرأي العـــام لها [١٤٣]، إذ يقع عليها جزء هام من مسؤولية النهوض بمجـــتمعاتها والمســـاهمة في حل مشكلاتها ، لكن كما تبين سابقاً ، إن الجامعات في المملكة مقصرة في تحقيق تلك الوظيفة ، وفي ضوء ذلك ينبغي لها :

١- اســـتثمار اســـتقلاليتها ومعاييرها الأكاديمية للمساهمة في تحديد القضايا والمشكلات المجتمعـــية ووضع وتطبيق الحلول اللازمة لها ، واعتماد كل الإجراءات الداعمة لتقوية وظيفتها في خدمة المجتمع .

٢- دعـــم ومســـاندة عمادات خدمة المجتمع والتعليم المستمر ، التي تأسست حديثاً في معظـــم الجامعات السعودية ، والعمل على تحويلها إلى كليات للدراسات التطبيقية ، على غرار ما فعلت جامعة الملك سعود بالرياض .

٣- التوسع في إقامة مشروعات تدريب مشترك بين الجامعات ومؤسسات الإنتاج في المجتمع .

٤- إشراك ممثلين فاعلين من مختلف قطاعات المجتمع في مجالس عمادات خدمة المجتمع والتعليم المستمر.

٥- إعطاء مزيد من العناية للتحولات الاقتصادية في سوق العمل المترتبة على عولمة الاقتصاد من خلال التوسع في برامج التعليم المستمر لتأهيل و إعادة القوى البشرية لمواكبة مثل تلك التحولات .

عاشراً : على مستوى التمويل

إن التحولات والتغيرات التي يشهدها وسيشهدها التعليم العالي في عصر عولمة الاقتصاد – سبق تناول معظمها – والتي من أهمها : زيادة أعداد الملتحقين والراغبين في الالتحاق به ، وتبنى سياسات الخصخصة ، وتقليص دور الدولة في تقديم وتمويل الخدمات ومن بينها التعليم ، وتزايد نفوذ القطاع الخاص والشركات عابرة القارات في رسم السياسات ، وارتفاع نفقات التعليم ،كل ذلك وغيره يحتم البحث الجاد عن أشكال جديدة للتمويل ، غير الحكومي ، تقوم على أساس مشاركة جميع الذين يجنون فائدة من التعليم العالي ، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، من قطاع خاص ومجتمعات محلية وأباء وطلبة وحتى المجتمع الدولي ،ولعل من تلك السياسات والأساليب والآليات التي يمكن الأخذ بها أو التوسع في تطبيقها ما يلي :

١- أن تقوم مؤسسات التعليم العالي ذاتها بزيادة فعالية وكفاءة ترشيد استخدام الموارد المتاحة لها أساساً وذلك من خلال :

أ- الارتقاء بالكفاءة الداخلية لها عن طريق خفض معدلات الرسوب والتسرب ، والحدّ من ظاهرة التأخر في التخرج عن الحدّ الأدنى .

ب- تحديث التقنيات الإدارية المستخدمة بما يضمن توفير كل من الزمن والتكلفة .

ج- تطبيق بعض مفاهيم السوق والأسس التجارية في تيسير بعض شئونها .

د- ترشيد استهلاك الطاقة الكهربائية والهاتف .

٢- إفساح المجال بشكل أوسع لمساهمة القطاع الخاص في إقامة مؤسسات التعليم العالي من خلال تخفيف بعض الشروط ، وعلى الأخص السماح بالربحية ، إي أن تقوم مؤسساته كمشاريع ربحية.

٣- إعادة صياغة الهيكل المالي للصرف الحكومي على مؤسسات التعليم العالي على نحو يجعل من التمويل من أجل الجودة ، وصرف بعض المخصصات على أسس تنافسية ، سياسة معلنة وملزمة.

٤- ترشيد التمويل المخصص للجامعات في الموازنة العامة للدولة ، لدفعها للبحث عن مصادر بديلة للتمويل وتنمية مواردها الذاتية ، على غرار ما فعلت الحكومة البريطانية مع جامعتها ونجحت هذه السياسة لحدّ كبير في تحقيق هدفها ، مع منح الجامعات المزيد من الاستقلال المالي والإداري .

٥- تقنين وترشيد المكافآت الطلابية وقصرها على التخصصات المطلوبة في سوق العمل ومن له ظروف خاصة من الطلاب ، إضافة إلى فرض رسوم تسجيل رمزية على الطلبة .

حادي عشر : على مستوى التعاون والعلاقات الدولية

في ضوء ما أفضت إليه العولمة من زيادة كبيرة في درجة الترابط والتشابك بين دول العالم ومؤسساته، فإنه ينبغي النظر إلى التعاون الإقليمي والدولي باعتباره جزء لا يتجزأ من وظائف التعليم العالي ومؤسساته وفي سبيل تحقيق ذلك أو جزء منه يُقترح الأخذ بالإجراءات التالية :

١- أن تقيم كل جامعة إدارة متخصصة يناط بها دعم وإدارة وتنسيق برامج التعاون الدولي ، وحبذا أن تنشأ وكالة على مستوى كل جامعة مهمتها بناء وتطوير العلاقات الأكاديمية الدولية.

٢- بـــذل مـــزيد من الجهد في إنشاء الشبكات الجامعية وتوأمتها ، وتشجيع الحراك والتبادل الأكاديمي كأداة لتبادل المعرفة وتطوير المجتمع الجامعي .

٣- الاستفادة من العون المؤسسي والمعرفي والتدريبي والتشريعي الذي تقدمه المنظمات الدولية ، وعلى الأخص اليونسكو ومنظمة التجارة العالمية ، إذ نصت اتفاقية إنشاء المنظمة العالمية للتجارة في اتفاقية حقوق الملكية الفكرية على التزام المنظمة والبلدان المـــتقدمة الأعضاء بتقديم العون المؤسسي والتشريعي والإداري وفي مختلف الجوانب الفنـــية والبشـــرية للبلدان النامية ، لتمكينها من تهيئة وإعداد البيئة المحلية الملائمة للوفاء بالالتزامات المطلوبة منها بموجب هذه الاتفاقات[١٤٤] .

بعض الاستنتاجات والتوصيات الختامية

مـــن خلال ما تم عرضه ومناقشته في مختلف أجزاء البحث ، تبين أن هناك بعضـــاً من الاستنتاجات والتوصيات الجوهرية التي تحتاج لنوع من الإبراز والتأكيد ، لعل أهمها ما يلي :

١- إن العولمـــة ظاهـــرة قديمـــة حديثة أكسبها التقدم العلمي والتقني خاصة في مجال الاتصـــال ، قوة دفع هائلة غير مسبوقة ، كما أن انهيار منظومة الاتحاد السوفيتي وتفككها إلى دول مستقلة وكيانات شبه مستقلة ، وماصاحب ذلك من تحول في اقتصـــادها الاشتراكي إلى اقتصاد السوق كان بمثابة الإعلان الصريح عن انتصار الـــنظام الاقتصـــاد الـــرأسمالي (اللـــبرالية الاقتصادية الجديدة) وسقوط النظام الاقتصادي الاشتراكي ، كل ذلك جعل من صنـــاع ذلك النظام (الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية) ومن خلفها الشركات العابرة للقارات، المســـتفيد الأول ، تكتســـح بمنتجاتها وشركاتها أسواق العالم ، وتجعل من عولمة الاقتصـــاد حتمـــية لا مفـــر منها ، ساعدها في ذلك منظمات عالمية كبرى هي بالـــتحديد : صندوق النقد الدولي وبنك التنمية والتعمير الدولي، وأخيراً، منظمة الـــتجارة العالمـــية الـــتي تعتـــبر الذراع الأقوى والكيان المؤسسي المانح للعولمة الاقتصـــادية شرعيتها وحمايتها ، لذلك يكاد يجمع المهتمون أن العولمة الاقتصادية هـــي حجر الزاوية للعولمة المعاصرة مع التأكيد أن الفصول النهائية لهذه العولمة لم تكتب بعد ، وأنها لا زالت في طور التشكل والتكوين . ويتوقع أنها ستبقى واحدة من التحديات المحورية لعلماء التربية لسنوات طويلة قادمة .

٢- إن عولمـــة الاقتصـــاد مليـــئة بالفرص والمخاطر ، فهي ليست شراً كلها ، ولكن اقتناص فرصها والاستفادة من معطياتها ، خاصة في الدول النامية والتي من ضمنها المملكـــة ، يســـتدعي إدخـــال تعديلات جوهرية على مستوى الفكر والسياسة والممارســـة في مختلف الميادين ، وأن هناك خيارات صعبة ومؤلمة أيضاً في كثير من

الأحـــيان ينبغي لهذه الدول الأخذ بها حتى لا تكون عرضة للمزيد من التهميش والضعف والتبعية .

٣- إن العولمـــة الاقتصـــادية لن تؤتي ثمارها في الدول أو المجتمعات التي لم تبلغ التنمية الشاملة فيها حداً معيناً من النهوض والارتقاء ، لأن جني ثمار العولمة بحاجة إلى بيئة ومناخ ملائم للاستثمار . فالدول غير المؤهلة لتحويل حركة وديناميةقوى السوق العـــالمي ، في ظـــل العولمة الاقتصادية ، نحو الداخل والتكيف معها وخلق صيغة وطنية نحوها ، لن ينوبها إلا التهميش .

٤- إن الاســـتثمار في رأس المال البشري من خلال التعليم و الارتقاء بمستوياته كماً وكيفاً ، يعد من المفاتيح الأساسية لتمثل حركة العولمة وتحويلها للداخل.

٥- إن الخطـــاب التربوي في المملكة يشيد بأهمية التعليم العالي ، ويرسم له أهدافاً طموحة وسياسات مبهرة ، لكن الممارسات الفعلية والنتائج النهائية تكشف عن أوجه قصور عديدة ومتنوعة .

٦- إذا كـــان نظام التعليم بصفة العموم والتعليم العالي بصفة الخصوص في المملكة قـــد تطور في ظل ظروف مواتية من حيث وفرة الموارد ، وفي ظل ظروف عالمية أكـــثر تسامحاً وأقل تنافساً ، اقتصادياً ، فإن هذا النظام ، في عصر العولمة ، عليه أن يـــتخذ مساره في ظل مناخ محلي أكثر قسوة من حيث قيود الموارد العامة ، وخفض الإنفاق العام ،وفي ظل مناخ عالمي تشتد فيه حدّة المنافسة في الأسواق العالمية ، ويتزايد فيه تهميش الدول غير القادرة على التعامل بفعالية مع معطياته.

٧- إن نظام التعليم العالي في المملكة بحاجة قوية إلى تغييرات وإصلاحات عميقة في الشـــكل والمضمون وفي السياسة والممارسة ،وليس مجرد إصلاحات شكلية أو توفيقـــية أو ترقيعـــية أو جزئـــية، إذا ما أراد الوفاء بمتطلبات عولمة الاقتصاد وتحديات القرن الحادي والعشرين .

هوامش المراجع

(١) الخالدي ، ذكاء مخلص. "العولمة: المفاهيم والمتطلبات، " المجلة الاقتصادية السعودية، العدد ٣، خريف ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م، صص:٣٣-٣٤

(٢) العفوري ، عبدالواحد . العولمة والجات: التحديات والفرص. القاهرة، مكتبة مدبولي، ٢٠٠٠م ، ص:١٠

(٣) المرجع السابق، ص:١٠

(٤) عبدالدائم ، عبدالله. التربية وتنمية الإنسان في الوطن العربي. ط٢، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٩١م، ص١٦

(٥) أبوبطانة، عبدالله "سياسات التغيير والنمو في مجال التعليم العالي" – ملخص للوثيقة التي أصدرتها اليونسكو تحت العنوان السابق في بداية عام ١٩٩٥م– المجلة العربية للتعليم العالي، العدد الأول، شعبان ١٤١٦هـ/ ديسمبر ١٩٩٥م، ص ص:١٥٠-١٥١

(٦) فرجاني، نادر: "التنمية الإنسانية واكتساب المعرفة المتقدمة في البلدان العربية، دور التعليم العالي، والبحث والتطوير التكنولوجي" سلسلة دراسات التنمية البشرية (١١)، نيويورك، الأمم المتحدة، ١٩٩٩م، ص:٢٠

(٧) انظر مثلاً : عبدالدائم ، عبدالله: التربية وتنمية الإنسان في الوطن العربي ، مرجع سابق، ص١٦٢، والنجار، فريد: إدارة الجامعات بالجودة الشاملة . القاهرة، ايتراك للنشر والتوزيع، ١٩٩٩م، ص:١٦٨

(٨) انظر مثلاً: الخضير، خضير سعود.التعليم العالي في المملكة العربية السعودية بين الطموح والإنجاز، الرياض، مكتبة العبيكان، ١٤١٩هـ، ص ص٧٤-١١٤ ، والرشيد، محمد "التعليم العالي وسوق العمل" ندوة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية: رؤى مستقبلية" ٢٥-٢٨ شوال ١٤١٨هـ ، الجزء الأول ، وزار التعليم العالي، ص ص : ١-٦٣ و السنبل، عبدالعزيز وآخرون. نظام التعليم في

المملكة العربية السعودية. ط٥، الرياض، دار الخريجي للنشر والتوزيع، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م، ص ص:٣١٥-٣٢٢

(٩) وزارة التخطيط . خطة التنمية الخامسة. الرياض، وزارة التخطيط، ١٤١٠هـ، ص: ٣١٤، ووزارة التخطيط. خطة التنمية السادسة ١٤١٥-١٤٢٠هـ، الرياض، وزارة التخطيط، ١٤١٥هـ، ص ص: ١٩٤-١٩٥.

(١٠) الشريف، قاسم محمد. "العرب وتحديات القرن القادم" معلومات دولية، العدد ٦٠، ربيع ١٩٩٩م، ص ص:٢٨-٢٩

(١١) داغستاني ، عبدالعزيز إسماعيل. "العولمة .. المبدأ والبعد الاقتصادي" عالم الاقتصاد، العدد ٩٧، فبراير ٢٠٠٠، ص : ٨

(١٢) الرشيد، محمد، مرجع سابق، ص:١٣

(١٣) العساف ، صالح حمد. المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية. الرياض، شركة العبيكان للطباعة والنشر، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م، ص ص:٢٠٣-٢١١

(١٤) زيتون ، محيا. "مستقبل التعليم في الوطن العربي في ظل استراتيجية إعادة الهيكلة الاقتصادية" المجلة العربية للتربية، المجلد ١٧، العدد الأول، صفر ١٤١٨هـ/يونيه ١٩٩٧م، ص:٩٦

(١٥) بوبطانة ، عبدالله. "سياسات التغيير والنمو في مجال التعليم العالي" مرجع سابق، ص:١٥١

(١٦) بشّور ، منير. "أفكار وملاحظات على هوامش بعض محاولات التخطيط ووضع الاستراتيجيات التربوية في البلاد العربية" المجلة العربية التربية، المجلد١٧، العدد الأول، صفر ١٤١٨هـ، ص: ٥٧

(١٧) الثبيتي ، جويبر والقرشي، مسعود. "تصميم نظام معلومات متكيف ونظام إدارة متكيف يؤهل الجامعات السعودية لمواجهة تحديات المستقبل" ندوة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية: رؤى مستقبلية، مرجع سابق، ص:٢٣٨

(١٨) أبـــو راشد ، عبدالله. "العولمة: إشكالية المصطلح ودلالاته في الأدبيات المعاصرة" **معلومات دولية**، العدد ٥٨، خريف ١٩٩٨م، ص:٢٠

(١٩) عبدالرزاق ، مروان. "ماهي العولمة؟" **الطريق**، العدد ٣، السنة ٥٨، مايو – يونيو ١٩٩٩ م، ص:١١

(٢٠) هندي ، إحسان. "العولمة وأثرها السلبي على سيادة الدول" **معلومات دولية**، العدد ٥٨، خريف ١٩٩٨م، ص ٦٢

(٢١) عبدالرزاق ، مروان. مرجع سابق، ص:١١

(٢٢) شـــاهين، عبدالصـــبور. "العولمة .. جريمة تذويب الأصالة **سلسلة كتاب المعرفة، الكتاب السابع، نحن والعولمـــة من يربـي الآخر!**، الرياض، وزارة المعارف، رجب ١٤٢٠هـــ– أكتوبر ١٩٩٩م، ص : ٣٨

Int. J. Educational Development, Vol. 16, No, 4, 1996, P. 328

(٢٤) الخالدي ، ذكاء . مرجع سابق، ص ص:٣٤–٣٥

(25) Dudley, J. Globalization and Education Policy in In Currie, J. and Newson, J. (Ed.) **Universities and Globalization : Critical Prespective. California, SAGE Publications, Inc., l1998, p. 22 .**

(٢٦) روبرتســـون ، رونالد. **العولمة النظرية الاجتماعية والثقافة الكونية**، ترجمة : محمود، أحمد وأمين، نور، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ١٩٩٨م، ص:٢٧

(٢٧) يســـين ، الســـيد. "في مفهوم العولمة" في الخولي، أسامة (تحرير) **العرب والعولمة**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨م، ص : ٢٧

(٢٨) حبيـــب ، مطانـــيوس. "المقدمة" التي كتبها كمترجم لكتاب أدر،جاك. **عولمة الاقتصاد من التشكل إلى المشكلات**. دمشـــق، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ١٩٩٨م، ص ص:٩–١٠

(٢٩) يـــرلوف، ف. "نهاية التاريخ أم البحث عن طريق جديد؟" ترجمة: الصباغ، أشرف، **الثقافة العالمية**، العدد ٨٥، نوفمبر- ديسمبر ١٩٩٧م، ص ص:١٠-١٣

(٣٠) بيترمارتين — هانس وشومان، هارالر. **فخ العولمة الاعتداء على الديموقراطية والرفاهية** ترجمة : علي، عدنان، **سلسلة كتب عالم المعرفة ٢٣٨**، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٨م، ص ص:٣٣،١٢،١٠

(٣١) الجابـــري ، محمد. "العرب والعولمة: العولمة والهوية الثقافية، تقييم نقدي لممارسة العولمة في المجال الثقافي" في الخولي ، أسامة (تحرير)، مرجع سابق، ص: ٣٠٠.

(٣٢) التويجري ، أحمد. "الدين والعولمة" **عالم الاقتصاد**، العدد ٩٧، فبراير ٢٠٠٠م، ص:١٣.

(33) Harris, E. Revisioning Citizenship for the Global Village **Convergence, Vol. XXIX, No.4, 1996, P.5**

(٣٤) الـــبازعي ، ســـعد. "المثقفون والعولمة: الضرورة والضرر" **سلسلة كتاب المعرفة** ، مرجع سابق، ص : ٧٣

(٣٥) يسن ، السيد. مرجع سابق، ص: ٢٥

(٣٦) الخالدي ، ذكاء. مرجع سابق، ص:٣٦

(٣٧) الجابري ، محمد. مرجع سابق، ص:٣٠١

(٣٨) عبدالرزاق ، مروان. مرجع سابق، ص:١٣

(٣٩) روتكويـــف ، دافـــيد. "في مديح الإمبريالية الثقافية" ترجمة:خضر، أحمد، **الثقافة العالمية**، العدد ٥٨، نوفمبر — ديسمبر ١٩٩٧م، ص:٣٢

(٤٠) كلـــوغ ، ميشـــيل. "أربـــع أطروحات حول عولمة أمريكا" ترجمة: سيف، محمد، **الثقافة العالمية**، العدد ٥٨، نوفمبر — ديسمبر ١٩٩٧م، ص:٥٨

(٤١) الخالدي ، ذكاء. مرجع سابق، ص: ٣٧

(٤٢) العجـــة ، نـــاهد. **العولمة: محاولة في فهمها وتجسيدها**. ترجمة: حداد، هشام، دمشق، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ١٩٩٩م، ص:١٣

(٤٣) المـــرزوقي ، أبـــو يعرب. "العولمة والكونية" التجديد، العدد ٤، أغسطس ١٩٩٨م، ربيع الثاني ١٤١٩هـــ، ص ص:١٧-١٨

(٤٤) روبرتسون ، رونالد. مرجع سابق، ص:٢٢

(٤٥) الحمـــد، تركي. "العولمة والديموقراطية" جريدة الشرق الأوسط، العدد ٦٩٩١، الأحد ١٩٩٨/١/١٨م، ص:٩

(٤٦) هـــيجوت ، رتيشارد. العولمة والأمركة: اتجاهان جديدان في السياسات العالمية. أبو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ١٩٩٨م، ص :٢٧ .

(٤٧) دريزنـــر ، دانيـــيل. "ياعويلـــيمي العـــالم.. اتحدوا!" ترجمة: رضوان، عبدالسلام، الثقافة العالمية، العدد ٥٨، ١٩٩٧م، ص ص:٣٩-٥٤

(٤٨) مصـــطفى ، هالة. " العولمة .. دور جديد للدولة" السياسة الدولية، العدد ١٣٤، أكتوبر ١٩٩٨م، ص ص:٤٥-٤٧

(٤٩) دريزنر، دانييل. مرجع سابق، ص ص:٥٠-٥١

(٥٠) أمين، جلال. "العولمة والدولة" في الخولي، أسامة (تحرير)، مرجع سابق، ص :١٦١.

(٥١) الحمـــد، مـــنير. العولمة .. ليست الخيار الوحيد. دمشق، الأهالي للتوزيع، ١٩٩٨م، ص.ص:٧١-٧٤

(٥٢) أحمد ، أحمد عبدالرحمن. "العولمة: المفهوم، المظاهر والمسببات" مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد ٢٦، عدد١، ربيع ١٩٩٨م، ص.ص:٧١-٧٢

(٥٣) عبدالرزاق، مروان. مرجع سابق، ص.ص:١٩-٢٣

(٥٤) ديـــاب، محمد. "عولمة الاقتصاد" العربي، العدد ٤٩٤، يناير ٢٠٠٠م، رمضان ١٤٢٠ هـــ، ص:٣٩

(٥٥) أدرّ، جـــاك. عولمة الاقتصاد: من التشكل إلى المشكلات، ترجمة: حبيب، مطانيوس، دمشق، دار طلاس ١٩٩٨م، ص.ص: ٢١-٢٢

(٥٩) الحجيلي ، حميد. "الاقتصاد السياسي للعولمة ومستقبل الاقتصاد العربي" الطريق ، مرجع سابق، ص:٣٣

(٦٠) بيترمارتن – هانس وشومان، هارالد. مرجع سابق، ص: ٢٠٦

(61) Dicken, P. **Globle Shift: The Internationalization of Economic Activity.** 2nd Ed., London, Paual Chapman Publishing Ltd., 1992

(٦٢) الحارثي ، فهد. "العولمة.. من خيال الشعراء إلى تجاوز الإنتماءات" ، عالم الاقتصاد، العدد٨٥، فبراير ١٩٩٩م، ص:٥١

(٦٣) الجابري ، محمد . قضايا في الفكر المعاصر. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧م، ص:١٤٧-١٤٩

(٦٤) عبدالله ، عبدالخالق. "العولمة .. ومحاولة دمج العالم" العربي، العدد ٤٦٥، أغسطس ١٩٩٧م، ص:٣٦

(65) Stewart, F., Ibid., P.328.

(٦٦) سليم، محمد. اتفاقية الجات وآثارها على دول الخليج العربية. أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٧م، ص ص:١-٢

(٦٧) العلمي ، فؤاد. "منظمة التجارة العالمية ومتطلبات الانضمام لعضويتها" عالم الاقتصاد، العدد ٩٧، فبراير ٢٠٠٠م، ص:١٧

(٦٨) المرجع السابق، ص:١٧

(٦٩) العفوري ، عبدالواحد. مرجع سابق، ص.ص:٦٤-٦٥ والعلمي، فؤاد. مرجع سابق، ص.ص:١٧-١٨

(٧٠) فلاح ، جبر. اتفاقيات الغات ونظام الآيزو. قبرص، الجفان والجبالي للطباعة والنشر، ١٩٩٦م، ص.ص:٢١٢-٢١٣

(٧١) العلمي ، فؤاد. مرجع سابق، ص:١٨ والعفوري، عبدالواحد، مرجع سابق، ص:٦.

(٧٢) المـــنذري ، ســـليمان. **السوق العربية المشتركة في عصر العولمة**. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٩م، ص:٢١٠

(٧٣) العلمي ، فؤاد. مرجع سابق، ص:٢١-٢٢

(٧٤) جبر، فلاح. مرجع سابق، ص.ص: ١٣٤-١٣٥

(٧٥) أنظر: العفوري، عبدالواحد. مرجع سابق، ص ص:١٢١-١٢٦، ١٥٢-١٥٧، ٢٥١-٢٦٠، وجبر، فلاح، مرجع سابق، ص ص:١٦٣-١٦٦، والعلمي، فؤاد، مرجع سابق، ص ص:٢٠-٢٤، ونصـــيف، نبيل. "الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة "الجات" وآثارها عـــلى اقتصـــاديات دول مجلس التعاون" **اقتصاديات السوق العربي**، العدد ٢٥، فبراير ١٩٩٩م، ص ص:٥٠-٥١، والخـــالدي، ذكـــاء. مـــرجع سابق، ص ص:٥٥-٥٨، وداغستاني، عبدالعزيز. مرجع سابق، ص ص:١٠-١١، المندري، سليمان. مرجع سابق، ص ص:٢١٠-٢١٧، سليم، محمد . مرجع سابق، ص ص:١٨-١٩ .

(٧٦) العلمي ، فؤاد، مرجع سابق، ص : ٢٣ .

(٧٧) الخالدي ، ذكاء، مرجع سابق، ص ص:٥٥-٥٦ .

(٧٨) المرجع السابق، ص ص:٥٦-٥٨ .

(79) Morrow, R. and Torres, C. The state, Globaalization, and Education Policy in burbules, N. and Torres, C. (ed.) **Globalization and Education: critcal Perspectives. New York, Routledge. 1999. p34.**

(٨٠) هيجوت ، ريتشارد . مرجع سابق ، ص:٤٦

(81) Glodieux, L. E. and Swail, W. S. The Virtual University and Educational Opportunity : Panacea or False Hope? Higher Education Management, Vol.11, No.2, P.46

(٨٢) كارتون ، مايكل وطويل ، صبحي . "مدخل إلى الملف المفتوح" . **مستقبليات** ، المجلد ٢٧، العدد ١، مارس ١٩٩٧م، ص :٢٤

(٨٣) محمـــد ، عبداللطيف محمود ." التعليم ومستقبل التنمية البشرية في الوطن العـــربي وتغيرات نهاية القرن " **دراسات تربوية واجتماعية** . المجلد الأول ، العدد الأول ، يناير ١٩٩٥م، ص ص: ٧٩-٨٠

(84) Burbules, N. and Torres. C. Globalization and Education: An Introducatin In Burbules, N. and Torres. C. (Ed.)., p. 7

(٨٥) أنظـــر مثلاً : بهاء الدين ، حسين كامل .**التعليم والمستقبل** . القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٩٧م، ص ص:٦٢، ١٥٠ واليحياوي ، يحيى . العولمة الموعودة : **قضايا إشكالية في العولمة والسوق والتكنولوجيا** . الرباط ، منشورات عكاظ ، ١٩٩٩م، ص ص: ١٠-١٥

(86) Stewart, F., Ibid., P.330

(87) Slaughter, S. National Higer education Policies in a Global Economy In Currie, J. and Nwwson, J. Ibid., pp. 56 89 .

(٨٨) (٨٨) بهاء الدين ، حسين كامل ، مرجع سابق ، ص : ٧٢ .

(89) Morrow, R. and Torres, C. Ibid., p 43 .

(٩٠) بورنيت ، نيكولاس وباتوينوس ، انتوني . "التعليم والاقتصاد العالمي المتغير: حتمية الإصلاح " **مستقبليات** ، المجلد ٢٧، العدد ٢، يونية ١٩٩٧م، ص ص:٢٤٨-٢٥٠.

(91) Mc Ginn, Boel F. Educational,, Demoeratization and Globalization : Achallange for Commparative Education Comparative Educatioin Review, Vol. 40, Novemer 1996, p. 351.

(٩٢) الكاملي ، عبد القادر والجنيدي ، ماهر . " ثورة إنترنت التعليمية " إنترنت العالم العربي ، العدد الثاني ، أكتوبر ١٩٩٨م ، ص : ٢٠ .

(٩٣) أنظر مثلاً : عبدالدائم ، عبدالله . مرجع سابق ، ص ص:٢٥-٣٢ ونوفل ، محمد نبيل . **تأملات في مستقبل التعليم العالي** ، القاهـــرة ، مركـــز ابن خلدون للدراسات الإنتمائية ، ١٩٩٢م، ص :٨٨

(94) Burbules, N., and, N. and Torres, C. Ibid., P.

(95) Morrow, R. and Torres, C. Ibid.,O.36

(96) Cao,Xiaonan. Debating brain Drain in the Context of Globalization Compere, Vol. 26, 3,1996, p269

(٩٧) بهاء الدين ، حسين كامل. مرجع سابق ، ص ص : ٤٥ ، ٩١

(٩٨) غبّان ، محروس والحربي ، عبدالغني وسليمان ، سمير . " الهدر التعليمي في جامعة الملك عبدالعزيز : دراسة وصفية تحليلية " بحث مقبول للنشر من خلال مركز البحوث التربوية بجامعة الملك سعود ، ص ص : ١١-٢٢

(٩٩) الجلال ، عبدالعزيز عبدالله . **تربية اليسر وتخلف التنمية** ، سلسلة كتب عالم المعرفة، الكويت ، مطابع الرسالة ، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م ، ص :١٠٦

(١٠٠) فرجاني ، نادر . مرجع سابق ، ص : ٣٦

(١٠١) غبّان ، محروس وآخرون ، مرجع سابق ، ص ص : ٥٥، ٥٩

(١٠٢) القحطاني ، سالم سعيد . " مدى ملائمة مخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل في المملكة العربية السعودية " **ندوة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية : رؤى مستقبلية** ، ٢٥-٢٨ شوال ١٤١٨هـ ، ٢٢-٢٥ فبراير ١٩٩٨م ، الـــجزء الأول ، الرياض ، مطابـــع جامعة الملك سعود ، ص ص: ١٦١-١٦٢

(١٠٣) الجلال ، عبدالعزيز ، مرجع سابق ، ص ص: ١٢٧-١٣٠

(١٠٤) القحطاني ، سالم ، مرجع سابق ، ص ص:١٦٣-١٦٤

(١٠٥) فرجاني ، نادر ، مرجع سابق ، ص:٣٦

(١٠٦) الخضير ، سعود الخضير . التعليم العالي في المملكة العربية السعودية بين الطمّوح والإنجاز ، الرياض ، مكتبة العبيكان ، ١٤١٩هـ ، ص ص : ٨٩-٩٢

(١٠٧) القرني ، علي سعد . " العلاقة بين برامج التعليم العالي وحاجات المجتمع السعودي للتنمية " مجلة جامعة الملك سعود ، م٢ ، العلوم التربوية (٢) ، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م، ص ص:٥٤٠-٥٤١

(١٠٨) الجلال ، عبدالعزيز ، مرجع سابق ، ص : ١٢٦

(١٠٩) المرجع السابق ، ص:١٢٧

(١١٠) أنظر : وزارة التخطيط ، خطة التنمية الخامسة ، الرياض ، وزارة التخطيط ، ١٤١٠هـ ، ص : ٣١٤، وزارة التخطيط . خطة التنمية السادسة ، الرياض ، وزارة التخطيط ، ١٤١٥هـ ، ص ص: ١٩٤-١٩٥

(١١١) الرشيد ، محمد الأحمد والبعادي ،حمد محمد . " الكفاءة الخارجية للتعليم الجامعي في دول الخليج العربية ومدى ارتباطها بخطط التنمية وبرامجها " وقاع الندوة الفكرية الخامسة لرؤساء ومديري الجامعات الدول الأعضاء بمكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض ، مكتب التربية العربي لدول الخليج ، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م ، ص: ١٥٦

(١١٢) كامل ، عمر عبدالله . " تخطيط التعليم العالي في المملكة في ضوء احتياجات سوق العمل" ندوة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية ، الجزء الأول ، مرجع سابق ، ص:٣٩

(١١٣) فرجاني ، نادر ، مرجع سابق ، ص : ٢٥

(١١٤) الرشيد ، محمد أحمد . " التعليم العالي وسوق العمل " ندوة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية ، الجزء الأول ، مرجع سابق ، ص ص : ٢١-٢٢

(١١٥) كامل ، عمر ، مرجع سابق ، ص :٤١

(١١٦) بو بطاقة ، عبدالله ، مرجع سابق ، ص ص : ١٥٣-١٥٤

(١١٧) إبراهيم ، سعد الدين (تحرير) . تعليم الأمة العربية في القرن الحادي والعشرين والكارثة أو الأمل" ، عمان ، منتدى الفكر العربي ،١٩٩١م، ص ص:١٠٥-١٠٦

(١١٨) الجلال ، عبدالعزيز ، مرجع سابق ، ص ص: ١٣٣-١٣٤، ١٥٩

(١١٩) القحطاني ، سالم ، مرجع سابق ، ص ص: ١٦٢-١٦٣

(١٢٠) التركستاني ، حبيب الله محمد . "دور التعليم العالي في تلبية احتياجات سوق العمل السعودي"، ندوة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية ، الجزء الأول مرجع سابق، ص:٢٠٩

(١٢١) نوفل ، محمد نبيل . تأملات في مستقبل التعليم العالي ، القاهرة ، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية ، ١٩٩٢م ، ص ص:٤٣-٤٤

(١٢٢) عمار ، حامد . " حول التعليم العالي العربي والتنمية " المستقبل العربي ، العدد٤٠، يونيو ١٩٩٢م، ص ص:١١٩-١٣٨

(١٢٣) فهمي ، محمد سيف الدين . سبل التعاون بين الجامعات وبين المؤسسات الإنتاجية في دول الخليج العربية الواقع وسبل التطوير . الرياض ، مكتب التربية العربي لدول الخليج ، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م، ص ص: ٢١، ٤٨-٥٠

(١٢٤) فهمي ، محمد سيف الدين ، مرجع سابق ، ص: ١٧٢

(١٢٥) المرجع السابق ، ص: ١٧١

(١٢٦) السنبل ، عبدالعزيز عبدالله وعبدالجواد ، نور الدين محمد . الأدوار المطلوبة من جامعات دول الخليج العربية في مجال خدمة المجتمع، الرياض ، مكتب التربية العربي لدول الخليج ، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م ، ص ص:١٩٤-٢٠٤

(١٢٧) أنظر : الجلال ، عبدالعزيز ، مرجع سابق ، ص ص: ١٥٩-١٦٥، والقحطاني ، سالم ، مرجع سابق ، ص ص:١٥٩-١٦٣و التركستاني ، حبيب الله ، مرجع سابق، ص ص: ٢٠٩-٢١٥

(١٢٨) الجلال ، عبدالعزيز ، مرجع سابق ، ص ص : ١٦٣-١٦٥

(١٢٩) البازغي ، حمد سليمان . " التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية و الإتجاهات المستقبلية لأسواق العمل " ندوة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، الجزء الأول ، مرجع سابق ، ص : ١٩٢

(١٣٠) فرجاني ، نادر ، مرجع سابق ، ص ص : ٥٢-٦٠

(١٣١) الدباس ، عبدالرحمن إبراهيم . " مراكز البحث العلمي في الجامعات السعودية : آمال مستقبلية للتنسيق والتعاون " ندوة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية . الجزء الأول ، ص ص: ٢٢٤-٢٢٥

(١٣٢) الخضير ، خضير سعود ، مرجع سابق ، ص: ١٨٥

(١٣٣) فهمي ، محمد سيف الدين ، مرجع سابق ، ص ص :١٨٤-١٨٥

(١٣٤) إبراهيم ، سعد الدين (تحرير) مرجع سابق .

(١٣٥) اليونسكو . التعليم ذلك الكنز المكنون ، باريس ، اليونسكة ، ١٩٩٥م.

(١٣٦) عبدالدائم ، عبدالله . مراجعة استراتيجية تطوير التربية العربية . تونس ، المنظمة العربية للتربية والثقافة و العلوم ،١٩٩٥م.

(١٣٧) بو بطانة ، عبدالله . " مؤتمر باريس للتعليم العالي ، ماذا بعد؟ " مؤتمر التعليم العالي في الوطن العربي في ضوء متغيرات العصر ، ١٣-١٥ ديسمبر ١٩٩٨م ، العين ، الإمارات العربية المتحدة ، ص ص:٦-١٦

(١٣٨) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ." مدرسة المستقبل " المعرفة ، العدد ٦٤، رجب ١٤٢١هـ - أكتوبر ٢٠٠٠م ، ص ص: ٢٤-٦٣

(١٣٩) أنظـــر مثلاً : مدكور ، علي أحمد . " العولمة والتحديات التربوية " العلوم التربوية ، العـــدد التاسع ، يناير ١٩٩٨م، ص ص: ١٣-٥٩، والنجار ، فريد ،مرجع سابق ، ص ص: ٧٣-٧٩ ونادر ، فرجاني ، مرجع سابق ، ص ص: ٤١-٤٣

(١٤٠) الشبيتي ، جويبر والقرشي ، خضر . " تصميم نظام معلوماتي متكيف ونظم إدارة متكيف يؤهـــل الجامعات السعودية لمواجهة تحديات المستقبل " ندوة التعليم العالـي في المملكة العربية السعودية، الجزء الأول ، مرجع سابق ، ص ص: ٢٣٩-٢٤٢

(١٤١) الدايـــة ،إبراهـــيم . " لغـــة الغات ومختبر التعريب : الصناعة العربية في مواجهة عولمة الاقتصاد" معلومات دولية ، العدد٦٠ ربيع ١٩٩٩م ، ص: ٦٨

(١٤٢) الـــمحرر ، " مؤشـرات الثقة في القطاع الخاص السعودي " عالم الاقتصاد ، العدد ٨٧، إبريل ١٩٩٩م ، ص ٢٠.

(١٤٣) السنبل ، عبدالعزيز ، وعبدالجواد ، نور الدين ، مرجع سابق ، ص: ١٧

(١٤٤) العفوري ،عبدالواحد ، مرجع سابق ، ص: ٢٧٠

المحتويـــات

الموضـــوع	الصفحة
الإطار العام للبحث	٦
مقدمة	٦
مشكلة البحث وأسئلته	٧
أهداف البحث	٨
أهمية البحث	٩
منهج البحث	١٠
حدود البحث	١٠
أدبيات البحث	١٢
أولا : في إشكالية المصطلح ودلالاته	١٢
ثانياً : النشأة التاريخية للعولمة	١٧
ثالثاً : العولمة والدولة	١٩
رابعاً : العولمة الاقتصادية	٢٣
خامساً : الجات ومنظمة التجارة العالمية	٢٧
الدول النامية والآثار الاقتصادية لعولمة الاقتصاد وتحدياته	٣٢
أولاً : الآثار الموجبة	٣٢
ثانياً : الآثار السالبة .	٣٤
ثالثا : التحديات .	٣٦
التحديات والمضامين التربوية لعولمة الاقتصاد ذات الصلة بالتعليم العالي	٣٧
أولاً : على مستوى الإعداد والتأهيل للعمل	٣٧
ثانياً: على مستوى عوامل الإنتاج	٣٩
ثالثاً : على مستوى العلوم والتخصصات العلمية	٤٠
رابعاً : على مستوى تمويل التعليم	٤١

خامساً : على مستوى نوعية التعليم وانتشاره	٤١
سادساً : على مستوى مصادر التعليم	٤١
سابعاً : على مستوى الانفتاح على مواقع الإنتاج في المجتمع	٤٢
ثامناً : على مستوى الشركات المتخطية الحدود	٤٢
تاسعاً : على مستوى المواطنة	٤٣
عاشراً : على مستوى هجرة العقول	٤٣
مشكلات التعليم الجامعي في المملكة والعولمة الاقتصادية	٤٣
أولاً : انخفاض الكفاءة الداخلية النوعية	٤٤
ثانياً : انخفاض الكفاءة الخارجية	٤٨
متطلبات وسبل تطوير التعليم الجامعي في المملكة في ضوء معطيات العولمة	٥٦
أولاً : على مستوى الفلسفة والأهداف	٥٧
ثانياً : على مستوى البنية والهيكل	٥٩
ثالثاً : على مستوى التخطيط	٦٠
رابعاً : على مستوى التخصصات	٦٠
خامساً : على مستوى المناهج والمحتوى	٦١
سادساً : على مستوى تقنية التعليم والتعلم	٦٣
سابعاً : على مستوى الإدارة	٦٣
ثامناً : على مستوى البحث العلمي	٦٤
تاسعاً : على مستوى خدمة المجتمع	٦٥
عاشراً : على مستوى التمويل	٦٦
حادي عشرا : على مستوى التعاون والعلاقات الدولية	٦٧
بعض الاستنتاجات والتوصيات الختامية	٦٩
هوامش المراجع	٧١